جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

انعكاسات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة " بنك الفلاحة و التنمية الريفية "

مقدمة من طرف الطالبة :

- زحاف فريدة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن حمو عصمت محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	رمضاني محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	قوار الحبيب سعيد	أستاذ مساعد (ب)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه ،وعملا بسنة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وتبعا لهديه فشكر الناس من
شكر الله تعالى .
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "
لهذا أتقدم بخالص الشكر الجزيل و الامتنان الى :
الأستاذ "
" رمضاني محمد "
على قبوله الإشراف على مذكرة تخرجي لنيل شهادة الماستر وعلى كل ما قدمه لي من عون الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشادته و الذي أفادني بمعلوماته القيمة
كما أتوجه بشكري العميق الى كل أساتذتي في جامعة العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
وكل من مد لي يد العون من قريب او بعيد بالكثير او القليل
اتقدم بالشكر .

الإهـــــداء

الى شعاع النور ودافعي في الحياة الى أعظم الأمهات..... أمي

الى الحضن و الأمان..... أبي

وإلى..... إخواني

الى من شاركوني دربي .....أصدقائي و أحبتي

حفظهم الله أكرمهم و أطال عمرهم

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل .

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 - I)	الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني	15
(1 - II)	نظام المعلومات المحاسبي قلب نظام المعلومات المؤسسة	29
(2 - II)	مراحل دورة البيانات للمعلومات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي	30
(3 - II)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	38
(1-III)	الإحصائيات الخاصة لإستمار الإستبيان	54
(2-III)	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	56
(3-III)	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة	57
(4-III)	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مستوى التعليمي	58
(5-III)	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	59
(6-III)	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المركز الوظيفي	60
(7-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 1 من المحور I	61
(8-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 1 من المحور I	62
(9-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 2 من المحور I	63
(10-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 3من المحور I	64
(11-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 4 من المحور I	65
(12-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 5 من المحور I	66
(13-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 6 من المحور I	67
(14-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 7 من المحور I	68
(15-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 8 من المحور I	69
(16-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 1من المحور II	70
(17-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 2 من المحور II	71
(18-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 3 من المحور II	72
(19-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 4 من المحور II	73
(20-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 5 من المحور II	74

(21-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 6 من المحور II	75
(22-III)	أراء المستجوبين حول الفقرة 7 من المحور II	76

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-III)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	56
(2-III)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة	57
(4-III)	توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليمي	58
(5-III)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	59
(6-III)	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	60
(7-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 1 من المحور I	61
(8-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 1 من المحور I	62
(9-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 2 من المحور I	63
(10-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 3من المحور I	64
(11-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 4 من المحور I	65
(12-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 5 من المحور I	66
(13-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 6 من المحور I	67
(14-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 7 من المحور I	68
(15-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 8 من المحور I	69
(16-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 1من المحور II	70
(17-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 2 من المحور II	71
(18-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 3 من المحور II	72
(19-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 4 من المحور II	73
(20-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 5 من المحور II	74
(21-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 6 من المحور II	75
(22-III)	توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة 7 من المحور II	76

قائمة المختصرات

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	باللغة العربية
BADR	Banque de dévloppement agricole et rurale	بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة عامة 1

الفصل الأول 5

مقدمة الفصل 5

المبحث الأول : الوظيفة المالية و الرقابة المالية 6

المطلب الأول : الوظيفة المالية و الرقابة المالية 6

المطلب الأول : الإطار للوظيفة المالية 6

المطلب الثاني : هيئات الرقابة المالية 8

المبحث الثاني : أساسيات عملية الرقابة المالية 12

- المطلب الأول : ماهية الرقابة المالية 12

المطلب الثاني :أنواع الرقابة المالية 13

المطلب الثالث : غيابات الرقابة المالية 16

المبحث الثالث : مييزات الرقابة المالية في البنوك 20

المطلب الأول الرقابة الداخلية 20

المطلب الثاني : الرقابة الخاريجية 25

خاتمة الفصل : 26

الفصل الثاني : المقدمة الفصل 27

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي 28

المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي 28
المطلب الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومة المحاسبية 30
المطلب الثالث : فروع نظام المعلومات المحاسبية 31
المطلب الرابع : مقومات نظام النظام المعلومات المحاسبي 34
المبحث الثاني ، المعلومات المحاسبية و جودتها 36
المطلب الأول : مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية 36
المطلب الثاني : معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية 43
المطلب الثالث قياس جودة المعلومات المحاسبية 45
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية 46
خاتمة الفصل 48
الفصل الثالث 49
مقدمة الفصل 49
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية 50
المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية 50
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة و التنمية الريفية 51
المطلب الثالث: مهامه بنطك الفلاحة و التنمية الريفية 52
المطلب الرابع اهداف بنك 52
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية 53
المطلب الأول : عينية الدراسة 53
المطلب الثاني : التقنية 55

المطلب الثالث : تفريغ الاستبيان و منافسة النتائج 56

خاتمة الفصل 77

خاتمة 78

قائمة المراجع 80

المقدمة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبة من أهم الأنظمة في أي مؤسسة اقتصادي حيث أنه يعد عنصر هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة ،وضمان اسمراريتها كما يلعب نظام المعلومات المحاسبة دورها ما بشأنّ تشغل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبة و توفير المعلومات اللازمة وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة ودقيقة وكذا استخدامها و اتخاذ القرارات الرشيدة.

ونظرا لكبر الحجم المؤسسات ووظائفها نتجت الحاجة إلى الرقابة المالية للتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، وتلجأ المؤسسات إلى فرض أدوات رقابية في نظام المعلومات ،وهذا ما تقوم به الرقابة المالية حيث أنها تمثل ضمان أكبر حول مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و تعزيز سيطرة الإدارة على الشركة أو تدعيم ما يسمى بحوكمة الشركات .

فكلما كان نظام الرقابة المالية فعال في المؤسسة كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات وفعالية تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها ،مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها، كما يمكن نظام الرقابة المالية المؤسسة من اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التكلفة و الوقت المناسبين.

باعتبار قطاع البنوك قطاعا حساسا يهدف إلى المحافظة على السيولة المالية ، و ضمان أموال المودعين ،فقد سلطنا الضوء في درسنا على هذا القطاع على وجه الخصوص .

و على ضوء ما سبق تتجلى معالم اشكالية هذا البحث في السؤال المحوري التالي :

- إلى أي مدى يمكن لنظام الرقاب ة المالية أنّ يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية :

للوصول إلى عمق هذا السؤال سيتم طرح عدة تساؤلات ستكون محل اهتمام الباحثين :

- ما هي آليات الرقابة المالية ؟

- ما هي لعوامل المحددة لجودة المعلومات المحاسبة ؟

- أين يكمن دور نظام الرقابة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الجزائرية ؟

الفرضيات :

الفحص المنتظم و المستقل للبيانات و القوائم المالية بشكل دع امة أساسية لوظيفة الرقابة المالية.

تعتبر خاصية ملائمة و موثوقية المعلومات من العوامل المحددة لجودة المعلومات المحاسبية.

يلعب دور نظام الرقابة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الجزائرية من خلال رقابة الأداء المالي وكشف الأخطاء لتفادي تكرارها .

أهمية البحث

- إبراز أهمية المالية على المال العام لاكتشاف الأخطاء و الحد من التلاعبات .
- معرفة مدى مساهمة الرقابة المالية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .
- محاولة معرفة الآليات المختلفة لمراقبة النشاط المصرفي و متابعة جوانب أداء البنوك التجارية .

أهداف البحث

- يهدف البحث إلى إبراز أهمية نظام الرقابية المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبي .
- التعرف على العلاقة بين جودة المعلومة بشكل عام و بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة .
- الوقوف على مدى تأثير كفاءة نظام الرقابة المالية على جودة المعلومة المحاسبية .
- الوقوف على مختلف الطرق و الأجهزة التي تسخرها الدولة للرقابة على المال العام وكذا معرفة إجراءات الرقابة المالية عمليا .

أسباب اختيار الموضوع :

- ملائمة موضوع البحث مع تخصصي المتمثل في التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير .
- يندرج موضوع الرقابة المالية ضمن ميولاتي الشخصية ،وقناعتي بضرورة طرحه .
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالرقابة المالية نظرا لدورها البارز في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه مهنة الرقابة المالية في ضبط جودة المعلومات المحاسبية .

الحدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في شهر في فري 2019 الى غاية شهر ماي 2019

الحدود ألمكانية تمت دراسة موضوعنا في بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع بوقيرات ولاية مستغانم .

الدراسات السابقة :

- ✓ بن داوود إبراهيم ، "الرقابة المالية على النفقات العمو مية بين الشريعة الاسلامية والتشريع الجزائري "،مذكرة لنيل شهادة ما جستير ،فرع الد ولة والمؤسسة العمومية جامعة الجزائر 2003.

تناولت هذه الدراسة اهم ية الدور الايجابي الذي تلعبه الرقابة المالية على النفقات العمومية و مساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات الرشيدة .

- ✓ مخلوفي محمد عادل :" إنعكاسات النظام المحاسبي ة المالي على جودة نظم المعلومات المحاسب للمؤسسة الاقتصادية " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2015.

تمحورت إشكالية هذا البحث حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

- ✓ شوخي سامية ،"أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار م درسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبو كبر بلقايد ،تلسمان الجزائر، 2011.

هدفت هذه إلى إبواز الدور الفعال الذي تلعبه الآليات الحديثة للرقابة المالية في المحافظة على المال العام وكذلك دور الرقابة المالية في تقويم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة و تلبية الحاجات المتزايدة المعلومات ذات مصداقية صالحة لاتخاذ القرارات الملائمة .

منهج البحث :

لقد تطرقنا في موضوعنا الى مختلف جوانبه و تحليل أ بعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات مدى صحة الفرضيات و ذلك من خلال اعتمادنا على :

المنهج الوصفي :

تضمن الجانب النظري لتفسير المعلومات و استخلاص النتائج وللتأكد من صحة الفرضيات و الاجابة على الأسئلة الفرعية .

المنهج التحليلي :

نقصد به استعماله الاستبيان ،كوسيلة جمع المعلومات و البيانات اللازمة لدراسة حالة مؤسسة اقتصادية بغية البحث المعمق و المفصل.

هيكل البحث

عملنا على نقسم البحث الى ثلاث فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي كالتالي :

- **الفصل الأول :** جاء تحت عنوان الإطار النظري للرقابة المالية حيث تضمن مبحث أول حول أساسيات عملية الرقابة المالية و مبحث ثاني حول الوظيفة المالية و الرقابة المالية أما المبحث الثالث فتضمن ميزات الرقابة المالية في البنوك .

الفصل الثاني : بعنوان فلسفة وجود ة المعلومات المحاسبية و تضمن مبحثين المبحث الأول يشمل مفاهيم أولية حول نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الثاني فيشمل المعلومات المحاسبة وجودتها.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الر يفية حيث يشمل مبحث أول تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مبحث ثاني تطبيق الرقابة المالية و انعكاسها على المعلومة المحاسبية داخل المؤسسة.

الفصل الاول

مقدمة الفصل :

تعد الرقابة المالية من اهم الوظائف الاساسية في المؤسسة الاقتصادية و التي تعمل على تحقيق الضمان و الامان في المؤسسة و اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة كما تحتل الرقابة المالية اهمية كبيرة في العلمية الادارية و تعد من اهم ركائز هذه العملية و لابد من تنظيم عملية الرقابة المالية بشكل يجعل منها اداة فاعلة في تطوير و توجيه النشاط الاداري بكياناته المختلفة .

تأثر أجهزة الرقابة المالية على تطوير المؤسسات من خلال رقابة الاداء المالي و قياس مدى ضرورة وجود جهاز رقابي فعال في القيام بمسؤولياته و ضرورة القيام بهذه المهام لتحقيق الاهداف و السياسات و البرامج سبق تحديدها بقصد كشف مواطن الضعف و الاخطاء لعلاجها و لتفادي تكرارها .

كما ان مستوى الرقابة المالية الخارجية تؤثر على الاداء المالي مقارنة بمدى وجود وحدة مختصة للرقابة الداخلية و توفر المظاهر المختلفة للرقابة الداخلية و التقييم و المراجعة الدورية .

فيحين إن التناسق بين عمل الرقابة المالية الخارجية و نماذج عمل الرقابة المالية الداخلية يؤثر ايجابيا على الأداء المالي للمنشأ و ذلك الالتزام بالقوانين و التشريعات الموضوعة.

و لدراسة أعمق و أكثر تفصيل سنقول في الفصل بالتعريف على الرقابة المالية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سنتعرض في المبحث الأول الى الوظيفة المالية و التعرف على هيئات الرقابة المالية أما في المبحث الثاني فسنقدم شرح مفصل لأساسيات عملية الرقابة بينما سنخصص الدراسة على مجال البنوك من خلال المبحث الثالث ميزات الرقابة المالية في البنوك .

المبحث الأول : الوظيفة المالية و الرقابة المالية

تعد الوظيفة المالية من الوظائف الأساسية الإدارة التي تسعى للمحافظة على استمرارها و تطويرها من خلال توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج ، ومن ثم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها في المحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح او حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

و لابد من وجود رقابة مالية و قانونية تحكم هذه التصرفات المالية و المحاسبية ذات الطابع المالي من خلال مراقبة القوائم المالية و السجلات المحاسبة بالإضافة الى رقابة ربحية و مديونية المنظمة وذلك لغرض التأكد من مطابقتها للقواعد و القيود و المعايير و الصلاحيات المالية.

المطلب الأول :الإطار العام للوظيفة المالية:

1- تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام و العمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة و في إطار محيطها المالي ، بعد تحديد الحاجات التي نريدها تمويلها وحاجاتها اليومية و عند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانية للحصول على الأموال تأتي العملية التالية وهي القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة إمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها و نشاطها بشكل عادي و الوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج و التوزيع و النتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين.[1]

من بين التعاريف الوظيفة المالية ما يلي :

- الوظيفة المالي هي تلك الوظيفة التي تهتم النقدية .
- هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة و ادارة هذه الاموال.
- هي وظيفة تخص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تخص بالتخطيط المالي و الرقابة المالية.

نلاحظ بأنّ التعريف الثالث هو تعريف اكثر شمولي للوظيفة المالية خصوصا في ظل تطور المؤسسة و تشابك علاقتهما مع المتعاملين الاقتصاديين و بالتالي زيادة اهميتها الوظيفة المالية داخل أي مؤسسة اقتصادية وحتى يتم أداء الوظيفة المالية يجب على القائمين عليها الأخذ بعين الاعتبار أن أي قرار أو اجراء يجب ان يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقيه [2].

- علاقة الوظيفة المالية بالمحاسبة :

هناك علاقة وثيقة بين الادارة المالية و المحاسبة حيث توفر هذه الاخيرة المدخلات الرئيسية لوظيفة الادارة المالية بالإضافة الى ان المحاسبة تخضع للمراقب المالي الذي يتبع بدوره نائب رئيس التمويل .

إلا أن كل هذا لا ينفي وجود اختلافات واضحة تتعلق بمعالجة اسلوب تدفق الاموال و ايضا فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار.

1- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الأولى،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2002، ص214.

2- عبد الكريم درويش، الادارة المالية :" النظرية و التطبيق ، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع ، 2007-2008.،ص 66.

اسلوب معالجة الاموال: يكمن الخلاف بين المدير المالي و المحاسبة في معالجة الايراد وو النفقة حيث ان الوظيفة الاساسية للمحاسب هي اعطاء البيانات التي تساعد في قياس اداء المشروع و الدخل الخاضع للضريبة وذلك في ظل افتراض ان الايرادات تتحقق لحظة البيع وكذلك يسجل النفقة لحظة استحقاقها بصرف النظر عن حدوث الانفاق النقدي ام لا او تمت المبيعات نقدا او بالأجل .

اما المدير فإنه يهتم بالمحافظة على قدرة المشرع في اداء إلزامه وذلك بالمحافظة على السيولة في المؤسسة عن طريق توفير النفقات النقدية الضرورية لأداء هذه الا لتزامات و الحصول على الأصول المتداولة الثابتة و المطلوبة لتحقيق أهداف المؤسسة .و من هنا فان المدير المالي يهتم بتسجيل الايرادات و النفاقات لحظة حدوث التدفقات الداخلة و الخارج ة.

اتخاذ القرار : تختلف مهام المدير المالي عن المحاسب فالاخير يخصص معظم وقته لتجميع و عرض البيانات المالية و تفسيره للاداء و ما يتعلق بالوضع الحالي قد يتطرق للمستقبل اذا كان ذلك بالإمكان. بينما يقوم المدير المالي بتحليل القوائم المالية و التقارير التي اعدها المحاسب و البحث عن المعلومات الاضافية التي تساعده في أداء وظائفه و بهذا الشكل يتمكن من اتخاذ القرارات على ضوء ما تم تحليله واستخلاصه[1].

3- الأهداف الاساسية للوظيفة المالية :

تتمثل في الأهداف المسطرة و المرجوة من قبل الأطراف المعنيين بنشاط المؤسسة و سنحاول ابراز أهداف الوظيفة المالية بالنسبة لكل الأطراف .

أ- هدف الادارة :

عادة ما تعتبر الادارة الوكيل لأصحاب المؤسسةاو مالكها و لهذا فهي تسعى دوما الى خدمة و رعاية مصالحهم و بتالي فهي تسعى الى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك و الذي يسعون الى تحقيقه ، ومن ثم فان الادارة تسعى بدورها الى مساعدة المالك على تعظيم ثروتهم خصوصا و اذا كان لهم نصيب او نسبة معينة من الارباح الخاصة بالملاك و بتالي كلما زادت ارباح الملاك زادت معهم ارباحهم .

و الإدارة ليست مسؤولة فقط امام الملاك بل هي ايضا تشعر بالمسؤولية اتجاه العمال و المجتمع ايضا ، وهذا باستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من اجل تحسين ظروف العمل وكذا أجور العمال.

ب- هدف المساهمين : باعتبار ان الملاك هم أ صحاب المؤسسة فهم اول مستفيد من تطوير المؤسسة و استمرار نشاطها و بالتالي فمن الضروري ان يحقق هدفهم و عموما فإن الملاك يسعون دائما الى معظم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم و هو ما يعبر عنه احيانا بتعظيم القيمة المؤسس ة أو تعظيم ثروتها و بالتالي نجد ان ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل مقدار الفائدة المتولى عن النشاط المؤسسة ، توقيف حدوثه مدى استمراره.

1- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، 216.

ج- هدف العاملين :

يضيف سعي العاملين الى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي ان تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارين تهدف فقط الى تعظيم الربح و ثروات الملاك او الادارة او كلاهم بل ينبغي تخفيض جزء منها الى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الاجور و الاستثمار في برامج الامن الصناعيين يضاف الى ذلك مراعاة عدم التعارض مع الاهداف الملاك .

د- هدف تحقيق سيولة كافية :

يجدر بنا الإشارة هنا إلى ان الإفراط في الاهتمام بالربحية يؤدي الى الاضرار بهدف السيولة و العكس صحيح فالإفراط في الاهتمام بالسيولة، يؤدي الى الاضرار بهدف الربحية اذ أنه عندما تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بأموال تزيد عن الحد المناسب سيؤدي ذلك الى انخفاض من ارباحها نتيجة تجم يد الاموال و عدم استثمارها كما أن قيام المؤسسة باستثمار لمختلف اموالها دون الاخذ بعين الاعتبار مخ تلف التزاماتها سوف يؤدي الى انخ فلض سيولتها و بالتالي الاضرار بسمعة المؤسسة الائتمانية.

إذن على الادارة المالية (الوظيفة المالية)في المؤسسة ان تسعى الى تعظيم ثروة الملاك كما عليها الاخذ بعين الاعتبار معيار السيولة و تحديد مستواها الامثل كونها يحدد على اساسها القدرة الائتمائية للمؤسسة و بالتالي سمعتها المالية.[1]

المطلب الثاني : هيئات الرقابة المالية

1- رقابة المراقب المالي :

المراقب المالي هو عون من الاعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية و يعين بقرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالمالية .

ويخضع المراقب المالي للسلطة المباشرة لوزير المالية ،وذلك وفق تنظيم اداري تمثل الاجهزة التالية على التوالي ، المديرية العامة للموازنة ثم المديرية الجهوية للموازنة ، واخيرا المراقبة المالية بالولاية .

و يوجد جهاز المراقب المالي مركزيا على مستوى كل وزارة ومحليا على مس توى كل ولاية و بلدية وذلك أن رقابة النفقات التي يلتزم بها تطب ق على ميزانيات المؤسسات و الإدارات التابعة للدولة و الميزانيات الملحقة و ميزانيات الولاية و ميزانيا ت البلديات و المؤسسة العمومية ، ذات الطابع الاداري المماثل [2].

إن وظيفة المراقب المالي محددة بموجب المرسوم التنفيذي 414/92 و المرسوم التنفيذي المعدل و المتمم له 374/09 ، حيث يقوم المراقب المالي بتأشير القرارات و الوثائق التي تتضمن التزامات بنفقات عم ومية من طرف الآمر بالصرف ،والمجال التي يحددها المرسومان السابقان الذكر.

فحسب المادة 05 فإن القرارات المتضمنة التزامات بالنفقات و المبنية فيما يلي تخضع مسابقا قبل التوقيع عليها لدى تأشيرة المراقب المالي و هي .[2]

1- عبد الكريم درويش، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

2- المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2009 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي تلزم بها ،العدد 82 من الجريدة الرسمية الجزائرية .

- مشاريع قرارات التعيين و الترسيم و القرارات التي تخص الحياة المهنية و مستوى م رتبات المستخدمين باستثناء الترقية في الدرجة.
- مشاريع الجدوال الرسمية التي تعد عند قفل كل سنة مالية .
- مشاريع الجداول الأصلية الأولية التي تعد عند فتح الاعتماد و كذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية.
- تخضع لتأشيرة المراقب المالي ايضا الالتزامات بنفقات التسيير و التجهيز او الاستثمار .
- كل الالتزام مدعم بسندات الطلب و الفواتير الشكلية و الكشوف او مشاريع العقد عندما لا يتعدى المبلغ المستوى المحدد من قبل التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية .
- كل مشروع مقرر يتضمن مخصصات ميزانية و كذا تفويض و تعديل الاعتمادات المالية .
- كل التزام يتعلق بتسديد المصاريف و التكاليف الملحقة و كذا النفقات التي تصرف عن طريق الوكالات و المثبتة بفواتير نهائية [1].

2- رقابة المحاسب العمومي :

إضافة الى دورهِ في تنفيذ النفقات و الإيرادات العامة يؤدي المحاسب العمومي دور قياسي مهما يتمثل هذا الدور الرقابي في مراقبة أعمال الآمرين بالصرف و التدقيق في شرعية الوثائق التي صادقوا عليها و تكون رقابة المحاسب العمومي موالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي على الآمر بالصرف.[2]
و يمكن ان نتعرف على هذه المجالات من خلال المادة 36 من قانون المحاسبة العمومية و هي تتمثل في :
- مطابقة العملية مع القوانين و الانظمة المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف اوالمفوض له.
- شرعية عمليات النفقات.
- توفر الاعتمادات.
- أن الديون لأسقاط آجالها او انها محل معارضة.
- الطابع الابرائي للدعم .
- تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين و الأنظمة المعمول بها خاصة ما يتعلق بتاشيرة المراقب المالي.
- الصحة القانونية للمكتب الابرائي أي التحقق من صلاحيات الدفع[3].

اذ يجب التأكد من العناصر السابقة التي يتسنى للمحاسب العمومي قبل مباشرة اجراءات الدفع الموجه اليه يشتكي الطابع الشرعي و أن المبلغ المستحق مسجل في الفصل و البند الذي من شأنه تحري عملية الدفع ،أما اذا رأى فيه مخالفة لها رفض قبول الصرف لتلك النفقة إلا أن القانون

1- المادة 5 من المرسوم السابق .

2- شويخي سامية ،أهمية الاستفادة من آليات الحديثة و المنظور الاسلامي في الرقابة على المال العام ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة او بكر بالقاسم بالقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011،ص 59.

3- المادة 36 من القانون 90-21 المؤرخ في اوت 1990 بالمحاسبة العمومية العدد 35 من الجريدة الرسمية الجزائرية .

حول للآمر بالصرف كونه الساهر على السير الحسن للمرافق العامة و تلبية الهياكل العامة وسيلة اخرى تمكنه من تمرير الآمر بالصرف رغم المحاسب العمومي وهذا ما يعرف بـ" التصغير المكتوب " وهذا ما أكدته المادة 47 من القانون 90-21 و أيضا المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 91-314 بقولها انه يمكن للآمر بالصرف اذا ما قام المحاسب العمومي بإيقاف عملية دفع أن يطلب منه كتابيا وتحت مسؤوليته دفعها .

وبالتالي اذا امتثل المحاسب العمومي لأمر التسخير هذا تبرأ ذمته من المسؤولية المالية والشخصية و الملاحظ انه حتى و ان كان هناك أمر بالاستخدام فتبقى للمحاسب العمومي سلطة رفض صرف النفقة و رفض الامتثال للآمر بالصرف . ولكن عليه ان يبرر هذا الرفض بأحد الاسبلب التالية:

- عدم توفر الاعتمادات المالية ،ما عدا بالنسبة للدولة،عدم توافر اموال الخزينة .
- انعدام اثبات أداء الخدمة.
- طابع النفقة غير الابرائي أي الشخص المعني بالدفع هذا هو غير الدائن الحقيقي .
-انعدام تأشيرة مراقبة النفقات الموظفة او تأشيرة لجنة الصفقات المؤهلة اذا كان ذلك المنصوص عليه في التنظيم المعمول به [1].

3- رقابة المفتشية العامة للمالية :

تختص المفتشية العامة للمالية بالرقابة اللاحقة ،أو اثناء التنفيذ او في كل وقت إذا تطلب الأمر ذلك على التسيير المالي و المحاسبي لكل الهيئات و المؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية ،و بصفة عامة كل شخص معنوي له حق التصرف في الاموال العمومية ،كما تتولى عمليات التقييم الاقتصادي و المالي للمؤسسات الاقتصادية بهدف تقدير فعلية التسيير ونجاعته و تعمل المفتشية العامة للمالية على :

- القيام بدراسات و التحاليل و الخبرات الاقتصادية و المالية بغية الوصل الى تقدير الفعالية و نجاعة التسيير.
- القيام بكل الدراسات المقارنة لأنماط التسيير المالي و المحاسبي و اساليب الرقابة على الصعيدين الداخلي و الخارجي بغرض مسايرة التطورات الخارجية.
- المراقبة الدورية لمصالح الإدارة و الهيئات الموضوعة تحت وصاية أو سلطة الوزير المكلف بالمالية و تعمل على تدقيق ومراجعة فعالية و عمل مصالح الرقابة التابعة لها [2].
- كما تؤهل المفتشية العامة للمالية للقيام بالتقويم الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و ذلك بتدخلها بناءا على طلب الهيئات و السلطات المؤهلة قانونيا .

و تتمثل تدخلات المفتشية العامة للمالية من اجل تطبيق مهام التدقيق أو التحقيق او الخبرة الخاصة بما يأتي :

---

1 ـ المرسوم التنفيذي 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 الذي يحدد اجراءات تسخير المحاسبين العموميين من طرف الآمر بالصرف.

2ـ هشام سلوقي ، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ،مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية لإدارة تخصص اقتصاد و مالية الجزائر، 2006،ص 10.

- شروط تطبيق التشريع ا لمالي والمحاسبي و الاحكام القانونية والتنظيمية التي لها أثر مالي مباشر .
- تسيير المصالح والهيئات المعنية ووضعيتها المالية
- صحة المحاسبات وصدقها وانتظامها.
- مطابقة الإنجازات للوثائق التقديرية.
- شروط الاستعمال الاعتمادات ووسائل المصالح والهياكل وتسييرها.
- سير الرقابة الداخلية في المصالح والهيئات التي تعينها هذه التدخلات.[1]

4 - رقابة مجلس ا لمحاسبة :

أنشأ بموجب المادة 190 من الدستور 1976، وتكرس بموجب المادة 160 من دستور 1989، وهو المؤسسية العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية[2].

تأسس مجلس المحاسبي سنة 1980 بصدور الأمر 05/80 بمارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته ألرقابية ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 ،المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الذي يحدد صلاحيات المجلس تنظيمه وسيره وجزاء تحرياته.

ويتمتع مجلس المحاسبي باختصاصات واسعة في مجال الرقابة وتتمثل مهامه على وجه الخصوص في التدقيق في شروط الهيئات ، الموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في تطاق إختصاصه وفي تقييم تسييرها وفي التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوا عد المعمول بها، والهدف من ذلك هو تشجيع الإستعمال الفعال والصارم وترقيته إجباري ة تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية ، كما يساهم المجلس في إطار إصلاحياته في تعزيز الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومكافحتها .

يمارس مجلس المحاسبة صلاحياته القضائية عن طريق القرارات في حالة تصفية الحسابات المحاسبين العمومية وتقديم الحسابات والانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية بالنسبة للأخطاء والأخطاء التي يرتكبها المسيرون، ويمارس مجلس المحاسبة صلاحياته الإدارية من خلال مراقبة توعية التس يير من حيث الفعالية والكفاءة الإقتصاد.

يمكن لرئيس لجمهورية أو الوزير ا لأول أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة أو مجلس المحاسبة دراسة الملفات ذات الأهمية الوطنية، كما يمكن استشارته في التمهيدية للقوانين المتضمنة ضمن الميزانية وفي المشاريع التمهيدية للنصوص المتعلقة بالأموال العمومية .

وفي إطار التعاون الدولي وطبقا لنصوصه القانونية قام مجلس المحاسبة بإنشاء عدة علاقات مؤسساتية مع أجهزة أجنبية عليا للرقابة المالية مع الإتفاق المشترك على تحقيق أهداف التعاون وتدعيم القدرات التي أقرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا لرقابة الأموال العمومية وقد تجسدت هذه العلاقات في :
- إتفاقية التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري والديوان المركز للمحاسبات المصري الموقعة بالقاهرة من الطرفين بتاريخ 17 يناير 2000.

---

1 - المادة 09 من المرسوم التنفيذي 78/92 المؤرخ في 22 فيفري 1992 تحديد اختصاصات الفتشية العامة المالية من الجريدة الرسمية ألجزائرية ، العدد 15.

2 - المادة 02 من الأمر رقم 20/95 المؤرخ في 17 يوليو 1995 ،المتعلق بمجلس المحاسبة ، العدد 39 من الجريدة الرسمية الجزائرية .

- مذكرة التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري ونظيره التركي الموقعة بالجزائر بتاريخ 15 مارس 2001.[1]

5 – الرقابة البرلمانية:

يمارس السلطة التشريعية والرقابة البرلمانية في الجزائر برلمان يتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس ألأمة وواجب البرلمان إطار إختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيا لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته وبالنظر إلى البرلمان هو الذي يرخص للحكومة تنفيذ النفاقات والإيرادات العامة للدولة وفي إطار قوانين المالية وبناءا عليه فإن المنطق يقتضي أن يمارس البرلمان مراقبته تهدف خاصة إلى :

- تحقيق من أن ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- التأكد من التسيير السليم للإقتصاد الوطني وبصفة عامة من صيانة و تنمية الثروة الوطنية في جو يسوده النظام والوضوح والمنطق.[2]

المبحث الثاني : أساسيات عملية الرقابة المالية

تحتل الرقابة أهمية كبيرة في العملية الإدارية وتعد من أ هم ركائز هذه العملية، ولابد من تنظيم عملية الرقابة بشكل يجعل منها أداة فعالة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري بكيانات المختلفة.

كما أن الرقابة المالية تلعب دورا هاما في تطوير المؤسسات ، فهي تعتبر وسيلة يمكن الإستعانة بها في إتخاذ قرار مالي ومعرفة الوضع الحالي للمؤسسة وتساعد في فحص العماليات ومتابعة الخطط وتحقيق الأهداف.

المطلب الأول ماهية الرقابة المالية .

1 – المفهوم اللغوي: يعني المحافظة على الش يء وصونه وحراسته، وهذا المفهوم يعتمد على المحافظة على الأموال وترشيد إنفاقها.

2- المفهوم الفني : إختلف الكتاب فيما بينهم ويعود هذا الإختلاف إلى الوظيفة التي ينظر بها إلى الرقابة والأهداف التي يجب أن تحققها.

3- الرقابة بمدلولها العام : التحقيق أولا من أن التنفيذ يتم وفق ما هو مقرر له فالخطة وفي حدود التعليمات والقواعد المقررة بغية اكتشاف نواحي الخطأ والا نحرفات وإيجاد الحلول المناسبة لها وعلاجها وتفادي الوقوع في تلك الأخطاء مع مراعاة الشروط التالية :

- أن تتناول الرقابة كامل أوجه نشاط الجهة الخاضعة للرقابة على اختلاف مستوياتهاالإدارية.
- أن تكون وظيفة أساسية من وظائف الإدارة تساهم في إعداد السياسيات والأهداف والخطط والبرامج عن طريق التأكد من أن الخطط تترجم أهداف الوحدة أي أن الرقابة عملية مستمرة ملازمة لمراحل التخطيط والتنفيذ.
- مراجعة الحسابات والفحص الانتقادي المنظم والموضوعي للتصرفات والعمليات بهدف التأكد من صحة أدائها[3].

تعددت تعاريف الرقابة المالية وسنذكر منها :

1 - مجلس المحاسبة ، الموقع الإليكتروني :www.comptes/org تاريخ الإطلاع على 15:00.

2 - جمال لعمارة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص 228.

3 - حمدي سليمان سحيمات، الرقابة الإدارية والمالية على الجهزة الحكومية ، عمان، مكتبة دار الثقافة ، 1998 م،ص 86.

- عرفها مكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره هيئة الرقابية الخارجي كما يلي:

1 – فحص العمليات المالية ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات ومراجعتها .

2 – فحص كفاءة واقتصاديات العمليات ومراجعتها.

3 – فحص ومراجعة البرامج.[1]

عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات لتابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الرقابية المالية في القطاع الحكومي بأنها الرقابة التي تأخذ أحد الشكلين الآتيين:

رقابة مالية خارجية :تقوم بها وحدات رقابية مستقلة عن الجهات الخاضعة للرقابة.

رقابة مالية داخلية :تقوم بها وحدات إدارية تعمل داخل الجهة الخاضعة للرقابة .

عرفت الرقابة المالية وفق ما ورد بتوصيات المؤتمر العربي الأول للأجهزة العليا للرقابة كالتالي:

هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة.ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة على أ ن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ين وب عن السلطة التشريعية غير خاضع للسلطة التنفيذية.

- الإشراف والتوجيه والمراجعة من جانب سلطة خارجية مستقلة عن مشروع للتعرف على كيفية سير العمل في الجهة الخاضعة للرقابة والتأكد من أن الموارد المتاحة المالية والبشرية والمادية قد استخدمت وفقا لما هو مخطط لها بكفاية ومردود أكبر.

هي الرقابة التي تتم من قبل جهة مستقلة وتستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والمح اسبية والإدارية والتأكد من مشروعية النفقة واتفاقها مع الأحكام والقوانين النافذة ومقارنة بنتائج التنفيذ بالخطط الموضوعة وقياس مستوى نتائج الأعمال بما كان مستهدفا تحقيقه واستنباط معدلات الأداء ودراسة أسباب الإنحرفات ومعالجتها[2].

المطلب الثاني : أنواع الرقابة المالية :

إن الأصول والمبادئ العملية التي تحكم عملية الرقابة تكاد تكون واحدة لكل نوع من أنواع الرقابة ويتميز كل نوع عن الآخر إما باختلاف صفات الأشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة ومرجعهم الوظيفي أو ألقانوني وإما باختلاف الطرق والأساليب التي يسلكها المراقبون في تنفيذ عملية الرقابة وبالتالي تقسم الرقابة إلى ما يلي :

أولا :الرقابة المالية من حيث المكان :

1 - الرقابة الخارجية :

هي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا ت تبع السلطة التنفيذية وتتمثل في ر قابة السلطة التشريعية وتكون في شكل أجهزة رقابية متخصص ة تابعة للبرلمان مثل :رقابة ديوان ألمحاسبة، والرقابة القضائية والتي تنظر في الشكاوى التي ترد على بعض الموظفي ن واتخاذ قرارات مناسبة لتصويب القرارات غير المشروعة وتهدف الرقابة الخارجية إلى ما يلي :

1 - حمدي سليمان سحيمات، المرجع السابق،87.

2 - عوف محمد الكفراوي، الرقابة الإدارية المالية ، النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1989م،ص 100.

* فحص العمليات المالية ومدى الالتزام وبالقوانين والأنظمة ومراقبتها من اجل بيان ما يلي:

أ – التحقيق ما إذا كانت القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للإدارة، وفيما عدا كانت نتائج العمليات قد تمت وفق المبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ب – معرفة مدى كفاءة واقتصاديات العمليات المالية ومراجعتها.

* فحص ومراجعة نتائج البرامج من أجل بيان مدى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق تحديدها من سلطة التشريعية، وما إذا كانت الدائرة،قد قامت ....البدائل التي يحقق النتائج الموجودة بأقل تكلفة[1]

2 – الرقابة الداخلية:

نوع من الرقابة تمارس في موقع من التنظيم الإداري أو تلك الرقابة التي تمارس إحدى إدارات وزارة المالية على باقي الأجهزة التنفيذية ،أو يقوم بها موظفون تابعون للإدارة نفسها التي تجري أعمال رقابة عليها وتهدف هذه الرقابة إلى التنبيه إلى جميع المخالفات المالية واكتشاف الأخطاء قبل وقوعها وتما رس من خلال أسلوبين :

أ – أسلوب الرقابة الوصائية : وتشمل هذا الأسلوب ممارسة السلطة التنفيذية الرقابة على المؤسسات والهيئات العامة في الدولة التي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المادي والإداري.

ب – أسلوب الرقابة ألتسلسلية: أي يتولى الرؤساء الإشراف على أعمال مرؤوس يهم وبتوجيهها أو تصحيحها وتقويمها ، وتكون هذه الرقابة سابقة للتصرف المالي أو لاحقة أو الفنية أو إداري.

تعمل الرقابة الداخلية على :

- مساعدة الإ دارة على متابعة الخطط وتحقيق الأهداف وتوفير القدر من الاطمئنان للسلطة إلى سلامة إجراءات العمل وأساليب تنفيذه.

- مساعدة المسؤولين والموظفين عن طريق التنبيه إلى الأخطاء حتى قبل وقوعها مما يمكن تصحيحها واتخاذ ما يكفي للحيلولة دون الوقوع في الأخطاء .

3 _ الرقابة الذاتية:

تمثل مجموع النظم والضوابط التنفيذية التي تضعها إدارة الوحدة لتنظيم سير العمل داخلها في كل وظيفة أو عمل من الأعمال ،بما يكفل حسن سير العمل فيها وفقا للخطط الموضوع ة ولضوابط معنية.[2]

ثانيا : الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني الذي تقوم به.

1 _ الرقابة السابقة:

تمثل نوعا ما من الرقابة على الأعمال الإدارية والمالية قبل حدوث الواقعة وتتخذ أشك الا متعددة، وهي عادة ما تكون على شكل لوائح أو قواعد تنظيمية متعلقة ببنود الاتفاق تح دد الإجراءات الواجب اتخاذها والسلطات الممنوحة للمسؤولين عن التنفيذ وحدود قد رتهم على التصرف في الشؤون الخاصة بإدارة الوحدة المنفذة، (تعني بأوجه الإنفاق وتحصيل الموارد الموا جهة الإنفاق) ولكن ينبغي أن تتم في وقت محدد حتى لا

1 - مبارك محمد الدوسري ،تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت،رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في المحا سبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2014، ص 25.

2 - عوف محمد الكفراوي، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذكره،ص 95.

تتسبب في إعاقة وتعطيل الإجراءات المالية ، والجهاز المركزي ،عرف عن القيام بمهمة الرقابة السابقة منذ 1975/04/01.

2 _ الرقابة المستمرة:

وهي رقابة تلازم عملية التنفيذ تتم من قبل أجهزة داخلية موجودة على الجهة التنفيذية[1] .

الرقابة النهائية (اللاحقة) :

تبدأ بعد إنتهاء السنة المالية وقفل الحسابات وإستخراج الحساب الختامي ، أو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتم للتحق ق والتأكد من أن التنفيذ الفعلي للأعمال تم وفقا للبرامج والخطط والأهداف الموضوعة مسبقا وضمن القواعد والأنظمة ، والقصد منها : القيام بمراجعة مالية لنتائج العمليات الجارية في فترة زمنية سابقة بهدف إظهار الانحرافات والأخطاء المصاحبة للتنفيذ واقتراح الحلول المناسبة لها وضمان عدم تكرار حدوثها.

وكلا من الرقابة السابقة واللاحقة مكملا للآخر فالرقابة السابقة وقائية والرقابة اللاحقة علاجية، من خلال كشف ا لأخطاء وتسويتها.[2]

الشكل رقم 1.1 الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني

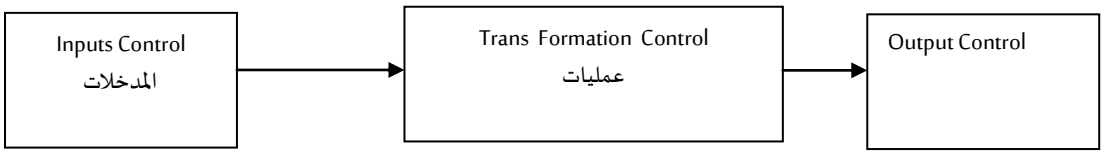

Feed Forward Control	Concurrent Control	Feed Back Control
رقابة السابقة.	رقابة مستمرة	رقابة النهائية

المصدر : بلعباسي أسماء ، الرقابة المالية ودورها في تطور المؤسس ة الاقتصادية ، مذكرة مق دمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر شعبة العلوم التجارية وتخصص ، تدقيق محاسبي، جامعة مستغ انم، الجزائر،2016-2017،ص 16.

ثالثا : حسب طبيعة ونوعية الرقابة :

1 – رقابة المشروعية : تتم بموجب هذا النوع من الرقابة مطابقة التصرف ذو الآثار المالية للقانون بمفهومه العام والواسع وهذا يشمل المشروعية الشكلية التي تهتم بصفة العضو أو الهيئة التي تصدر عنها التصرفات المالية المشروعية الموضوعية تهتم بطبيعة التصرف ومضمونه.

2 – الرقابة المحاسبية :

تطور هذا النوع من مجرد رقابة حسابية على الحسابات الختامية إلى الرقابة على جميع المعاملات المالية وتفاصيلها وذلك بغرض التأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت ومن توافر المستندات المطلوبة وإكتمالها ومن أن الصرف ثم في حدود الاعتماد لمقرر.

1 - عوف محمد الكفراوي، الرقابة الإداريةوالمالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذكره ،ص96.

2 - عوف محمد الكفرواي، الرقابة الإداريةوالمالية على الأجهزة الحكومية، المرجع نفسه،ص 103.

3- الرقابة على البرامج:

يهتم هذا النوع بمدى تحقيق الخطط والبرامج والأهداف المحددة لكل جهة عامة .

4- الرقابة الاقتصادية أو التقييمية (الرقابة على الأداء) :

تصنف هذه الرقابة إلى الرقابة المحاسبية الاهتمام بمتابعة تنفيذ الأعمال والبرامج والتأكد من لكفاءة الأجهزة الإدارية والفنية القائمة بالتنفيذ ، وتشمل على الرقابة الكفاءة وهي تعني تحقيق أكبر النتائج بأقل ما يمكن من التكاليف ورقابة الفعالية، وهي الرقابة على مدى تحقيق النتائج المرجوة.

5 _ الرقابة الإستنتاجية أو القياسية:

ويقصد بها إيجاد ربط بين عناصر القوائم المالية بمثيلا تها من السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة أي وضع غير طبيعي.[1]

المطلب الثالث : غايات الرقابة المالية .

1- خصائص الرقابة المالية :

هذه بعض الخصائص التي تميز عملية الرقابة الفعالة عن غيرها:

أ_ **تقديم معلومات الصحيحة:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة فالمعلومات الخاطئة أو المشوهة تظلل عملية اتخاذ القرارات ، وهذا ما يؤدي إلى نتائج سيئة غير متوقعة.

ب - **حسن توقيت المعلومات المقدمة :** فالمعلومات المتأخرة يفقد معناها وفائدتها بصفة جزئية أو كلية.

ج_ **الاقتصاد في التكاليف :** أي يجب أن تكون عملية الرقابة مساوية لتكلفتها ، حتى تحقق الاقتصاد والتكاليف وقد يحدث هذا عند ما توضع الرقابة بشكل يناسب عمل وحجم المؤسسة .

د - **سهولة الفهم:** معناه تفهم المسير لعملية الرقابة وطبيعة النتائج المنتظرة منها وكذا المعلمات المقدمة لها.

هـ - **تسهيل اتخاذ القرارات :** بمعنى أن الرقابة تقوم بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساسا لاتخاذ القرارات دون الحاجة لتفسير أو تحليل ، وتكون نتيجة تسهيل مهمة المسير وعدم تضييعه الوقت في الأمور الأقل أهمية.[2]

2 – أساليب الرقابة المالية:

يمكن تلخيص الأساليب التي تتبعها أجهزة الرقابة المالية بصفة عامة فيما يلي :

أ– **القوانين والتعليمات واللوائح:** وهي أولى الأدوات ومن أهمها فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفيتها وشروطها.

ب – **المراجعة والتفتيش:** وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات ويكون بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكل له أمر الرقابة.

1 - عوف محمد الكفرواي، الرقابة الإدارية المالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذكره،ص 112.

2 - أبو فتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 204.

ج - الحوافز والجزاءات : وهذا حتى نجازي المحسن عن إحس انه والمسيء عن إساءته فلا بد من مكافأة المراقب بأحسن الأداء وتفان في القيام بخدمات وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله. [1]

وهي الرقابة تلازم عملية تنفيذ تتم من قبل أجهزة داخلية موجودة على الجهة التنفيذية [2] .

الرقابة النهائية (اللاحقة) :

تبدأ بعد إنتهاء السنة المالية وقفل الحسابات وإستخراج الحساب الختامي ، أو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتم للتحقيق التأكد من ان التنفيذ الفعلي للأعمال ثم وفقا للبرامج والخطط والأهداف الموضوعية مسبقا وضمن القواعد والأنظمة ، والقصد منها : لقيام بمراجعة مالية لنتائج العمليات الجارية في فترة وإقتراح الحلول المناسبة لها وضمان عدم تكرار حدوثها.

وكلا من الرقابة السابقة واللاحقة مكملا للآخر فالرقابة السابقة وقائية والرقابة اللاحقة علاجية، من خلال كشف ا لأخطاء وتسويتها [3].

الشكل رقم 1.1 الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني

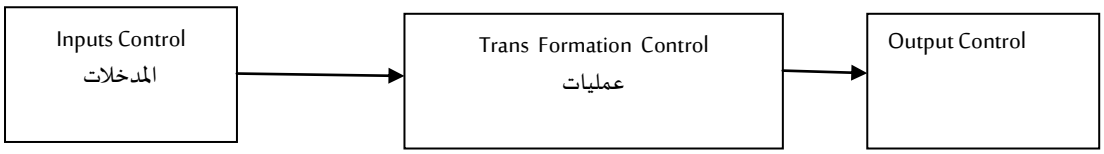

Feed Forward Control	Concurrent Control	Feed Back Control
رقابة السابقة.	رقابة مستمرة	رقابة النهائية

المصدر : بلعباسي أسماء ، الرقابة المالية ودورها في تطور المؤسس ة الاقتصاديق ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر شعبة العلوم التجارية وتخصص ، تدقيق محاسبي، جامعة مست غانم، الجزائر،2016-2017،ص 16.

ثالثا : حسب طبيعة ونوعية الرقابة

1 – رقابة المشروعية : تتم بموجب هذا النوع من الرقابة مط ابقة التصرف ذو الآثار المالية للقانون بمفهومه العام والواسع وهذا يشمل المشروعية الشك لية التي تهتم بصفة العضو أو الهيئة التي تصدر عنها التصرفات المالية الموضوعية تهتم بطبيعة التصرف ومضمونه.

2 – الرقابة المحاسبية:

تطور هذا النوع من مجرد رقابة حسابية على الحسابات الختامية إلى الرقابة على جميع الم عاملات المالية وتفاصيلها وذلك بغرض التأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت ومن توافر المستندات المطلوبة وإكتمالها ومن أن الصرف تم في حدود الاعتماد لمقرر.

1 - أكرم إبراهيم حمادة، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جهينة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006، ص 29.

2 - عوف محمد الكفرواي، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذكره،ص 95.

3 - عوف محمد الكفرواي، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذكره،ص 103.

3- الرقابة على البرامج:

يهتم هذا النوع بمدى تحقيق الخطط والبرامج والأهداف المحددة لكل جهة عامة .

- الرقابة الاقتصادية أو التقييمية (الرقابة على الأداء):

تضيف هذه الرقابة إلى الرقابة المحاسبية الإهتمام بمتابعة تنفيذ الأعمال والبرامج والتأكد من كفاءة الأجهزة الإدارية والفنية القائمة بالتنفيذ ، وتشمل على رقابة الكفاءة وهي تعني تحقيق أكبر النتائج بأقل ما يمكن من التكاليف ورقابة الفعالية وهي الرقابة على مدى تحقيق النتائج المرجوة.

5 – الرقابة الإستنتاجية أو القياسية:

ويقصد بها إيجاد ربط بين عناصر القوا ئم المالية بمثيلا تها من السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة أي وضع غير طبيعي.[1]

المطلب الثالث : غايات الرقابة المالية .

1- خصائص الرقابة المالية :

هذه بعض الخصائص التي تميز عملية الرقابة الفعالة عن غيرها:

– تقديم معلومات الصحيحة:

يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة فالمعلومات الخاطئة أو المشوهة تظل عملية إتخاذ القرارا، وهذا ما يؤدي إلى نتائج سيئة غير متوقعة.

- حسن توقيت المعلومات المقدمة:

فالمعلومات المتأخرة تفقد معناها وفائدتها بصفة جزئية او كلية.

– الإقتصاد في التكاليف:

أي يجب أن تكون عملية الرقابة مساوية لتكلفتها ، حيث ، حتى تحقق الإقتصادي والتكاليف وقد يحدث هذا عند ما توضع الرقابة بشكل يناسب عمل وحجم المؤسسة .

- سهولة الفهم:

معناه تفهم المسير لعملية الرقابة وطبيعة النتائج المنتظرة منها وكذا المعلمات المقدمة لها.

- تسهيل إتخاذ القرارات :

بمعنى أن الرقابة تقوم بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساسا لإتخاذ القرارات دون الحاجة لتفسير أو التحليل ، وتكون نتيجة تسهيل مهمة المسير وعدم تضييعه الوقت في الأمور الأقل أهمية[2].

1 - عوف محمد الكفرواي، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مرجع سبق ذلكوه،ص 112.

2 - أبو فتوح علي فضالة ، التحليل وإدارة ألأموال دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة، ص 204.

2 – أساليب الرقابة المالية:

يمكن تلخيص الأساليب التي تتبعها أجهزة الرقابة المالية بصفة عامة فيما يلي :

أ – القوانين والتعليمات واللوائح:

وهي من أولى الأدوات ومن أهمها فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفيتها وشروطها.

ب – المراجعة والتفتيش:

وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات ويكون بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به جهاز او فرد موكول له أمر الرقابة.

ج- الحوافز والجزاءات:

وهذا حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسئ عن إساءته فلا بد من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتفان في القيام بخدمات وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله.[1]

د ـ الملاحظة و المتابعة : وهذا بغرض تصحيح ما تق ع فيه من أخطاء فور وقوعها أو بعد إتمام التصرفات وهو الأمر المتاح للأجهزة الخارجية المتخصصة و التي لا يتوفر لها فرصة الرقابة الفورية عن طريق الملاحظة [2].

3- أهداف الرقابة المالية :

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث و تتلخص هذه الأهداف في النقاط الرئيسية الآتية :

- التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقا للقوانين و اللوائح و القواعد المعمول بها و الكشف عن أي مخالف ة أو تقصير.

- التحقق من أن الإنفاق تم وفقا لما هو مقرر له ، التأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصص لها دون إسراف أو إنحراف و الكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات .

- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة ، و تق ييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعية و لمعرفة نتائج الأعمال و التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة و الكشف عما يقع من إنحرافات وما قد يكون في الأداء من قصور و أسباب ذلك لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة و التعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلا.

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية و التحقق من مدى كفايتها و ملائمتها ، و إكتشاف نقاط الضعف في ها الإقتراح وسائل العلاج التي تكفل أحكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الإجراءات قد يعيق سرعة التنفيذ أو كسب يؤدي إلى ضياع الأموال وكثرة وقوع حوادث الإختلاس [3].

---

1 - أكرم إبراهيم حمادة، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جهينة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006، ص 29.

[2]- عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية في الإسلام ، مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1997 ، ص 27 .

[3]- عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية و النظرية و التطبيق ، الطبعة 02 ، مطبعة الإنتصار لطباعة الأوقست، مصر ، 1988 ، ص 22 .

المبحث الثالث : ميزات الرقابة المالية في البنوك .

تعد البنوك أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها و المكان الذي يحتفظ فيه المجتمع بأمواله السائلة ، و عليه فإنه من الضروري توفير الحماية و الضمان و الأمان لهذه الأموال.

بحيث تتعامل البنوك بأموال الغير وهناك حركة كبيرة ومستمرة حي حسابهم من عمليات إيداع و سحب .

وهذا يتطلب وجود نظام محاسبي و رقابي دقيق ، ومن أهداف الرقابة المالية في البنوك هو دعم و حماية الجهاز البنكي و عليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى ميزات الرقابة المالية على البنوك من خلال :

المطلب الأول : الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي)

المطلب الثاني : الرقابة البنك المركزي على البنوك .

المطلب الأول : الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي)

1- تعريف الرقابة الداخلية :

تعد الرقابة الداخلية نظام متكامل مقومات و أساليب وإجراءات ، و يتغلغل في جميع إجراءات التنظيم و ليست وظيفة تنظيمية لإحدى الإدارات وأقسام و يتم تعريف الرقابة الداخلية بأنها تنظيم شامل يتكون من أنظمة فرعية قائمة على الخطة التنظيمية و الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناه ا المنشأة لحماية أصولها وتوفير الدقة للبيانات المحاسبية ،ودرجة الاعتماد عليها ، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تفضى به السياسات الإدارية المرسومة [1] ويقصد بالرقابة الداخلية مجموعة الوسائل والإجراءات المتبعة داخل المشروع ، بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته والإطمئنان إلى دقة بياناته الحاسوسية ،وإكتشاف الأخطاء والغش وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية و تشجيع دقة تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية .

وقد عرفت لجنة الإجراءات التابعة لمجمع الحاسبين الأمريكي الرقابة الداخلية بأنها لحظة ا لتنظيم وكل الطرق والمقاييس والإجراءات المنسقة التي تمنحها الإدارة بقصد حماية الأصول ولضمان دقة و سلامة البيانات المحاسبية وزيادة إمكانية الإعتماد عليها ، و لتحقيق الكفاءة التشغيلية و للتحقق من إتباع المسؤولين للسياسات الإدارية الموضوعة بواسطة الإدارة[2] .

1-المعهد الإسلامي للبحث و التطوير و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الرقابة و الإشراف على المصاريف الإسلامية ، جامعة الأزهر،القاهرة ، 2010، ص 31.

2-صلاح حسن ، السيسبي نظم المحاسبة و الرقابة و تقويم الأداء في المصاريف و المؤسسات المالية ، دار الوسام للطباعة و النشر ، ص 179.

2- وسائل الرقابة الداخلية :

أ-الضبط الداخلي :

يتمثل في مجموعة من الأسس و الإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى ضبط أنشطة المصرف الإسلامي ومراقبتها تلقائيا من خلال تقسيم العمل بين أكثر من موظف وفق سلسلة من الإجراءات ، و يحقق هذا النظام ضمان قيام كل موظف بمهامه ، وتجنب التكرار والتضاد[1].

و يراعي في تصميم نظام الضبط الداخلي ما يلي :

- تقسيم العمل بين الموظفين إلى مجموعات مستقلة كل مجموعة لها سلطة التصريح بالعمليات و السجلات .
- تنسيق العمل بين الأقسام المختلفة .
- تبسيط إجراءات العمل و تنسيق تسلسل العمليات .
- تدريب الموظفين (نظريا و علميا) على الأعمال المختلفة بالبنك مما يكون له أثر ملموس على إنتاجيه الموظف .

يتم العمل في البنك من خلال مجموعة من الأقسام المتخصصة التي يزاول كل منها نشاطا مخصصا بصورة تؤدي إلى توفير كافة البيانات وتسجيل العمليات أ ولا بأول ، وأهم هذه الأقسام قسم الخزينة ، قسم الودائع ، قسم المقاصة ، قسم الأوراق التجارية، قسم الإعتمادات المستندة ، قسم خطابات الضمان ، قسم الإئتان ، القسم الشؤون القانونية .

ويهدف نظام الداخلي في البنوك إلى مايلي :

1- المحافظة على موجودات البنك وحمايتها من السرقة و الإبتزاز و الإختلاس .

2- سلامة وكفاءة تنفيذ الأعمال طبقا للنظم وما في حكمها .

3- تقديم التوصيات للتطوير إلى الأحسن [2].

ب- المراجعة المحاسبة .

يقصد بها التدقيق الداخلي على الحسابات في ضوء البيانات الواردة في المستندات والتقارير بهدف الاطمئنان من صحتها و سلامتها من الناحية الحسابية .

وتهدف المراجعة المحاسبية إلى :

1- المحافظة على الأموال

2- ضبط المعاملات

3- تزويد المستويات الإدارية و غيرها بالمعلومات المحاسبية الدقيقة اللازمة لإتخاذ القرارات الرشيدة [3].

1- المعهد الإسلامي للبحث و التطوير و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

[2]- صلاح حسن ، أعمال البنوك ومنظمات الأعمال ، دار الكتاب الحديث ، 2011 ، 228-229 .

[3]-المعهد الإسلامي للبحث والتطوير والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

ج- المراجعة الإداريّة :

تعتبر المراجعة الإدارية تطوير لمراجعة المحاسبية بسبب التطوير السري ع في طبيعة أداء الوظائف الإداريّة المختلفة وأساليبها في ظل التحديات المعاصرة التي تتطلب بيانات ومعلومات محاسبية و مالية سريعة ودقيقة ومحللة بهدف التحقيق الرشيد في اتخاذ القرارات .

تختص المراجع الإدارية بدراسة و تحليل وتقويم الأهداف والسياسات والخطط و المراجع والنظم والإجراءات والأساليب المطبقة في المصرف بهدف تقديم معلومات وإرشادات للإدارة، لتساعدها في تطوير وتنمية الأداء و الاستفادة القصوى من الإمكانيات و القرارات المتاحة [1].

د- الرقابة الشرعية:

يقصد بالرقابة الشرعية متابعة وفحص وتحليل كافة المعاملات التي تقوم بها المصاريف الإسلامية للإطمئنان من أنها تتم وفقا لأ حكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ،وذلك في ضوء مجموعة الأحكام والفتاوى والتعبيرات الشرعية و بيان المخالفات والأخطاء الشرعية والتقدير عنها إلى الجهات المعنية متضمنة النصائح والإرشادات لتطوير الأداء إلى الأحسن [2].

أهداف الرقابة الداخلية :

1- التأكد من صحة و سلامة البيانات المسجلة في المستندات والدفاتر .

2- توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة .

3- المحافظة على أموال المصرف و أصحاب الحسابات الإستثمارية والمتعاملين .

4- تقديم البيانات و المعلومات إلى الجهات المعنية عن المصاريف لإيضاح دورها في مجال التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

5- تقويم عمل المصرف على فترات دورية لبيان الإيجابيات وإبرار السلبيات [3].

المطلب الثاني : الرقابة الخارجية :

1- مفهوم الرقابة الخارجية :

ويقصد بالرقابة الخارجية مجموعة الوسائل و الإجراءات المتبعة خارج البنك التجاري من طرف هيئات موجودة على مستوى البنك المركزي ،وذلك من أجل التأكد من أن البنوك التجارية تسيّ وفقا للخطة الموضوعة من طرف الدولة وذلك عن طريق إحترامها لمختلف القواعد و التشريعات المنظمة لسيرورة عملها أي عمل البنوك. [4]

1- صلاح حسن ، السيسي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقسيم الأداء في المصاريف و المؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 317 .

2- المعهد الإسلامي للبحث والتطوير والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

3- المعهد الإسلامي للبحث والتطوير والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع نفسه ، ص 37.

4- محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية ، زمزم ناشرون وموزعون ، ط1 ، 2012 ، 80.

ومن بين وظائف البنك المركزي (مؤسسة النقد) ، الرقابة المصرفية على البنك بصفة عامة ، و يضبط هذه الوظيفة القوانين و القرارات و التعليمات المختلفة و تتضمن هذه الوظيفة بصفة عامة ما يلي :

- متابعة أعمال البنوك في إطار القواعد القانونية ومتابعة الوجود القانوني لها .
- تنفيذ ومتابعة الإلتزام نسبة الإحتياطي النقدي ،و نسبة السيولة وغيرها من الضوابط .
- إدارة نظم تخفيض مخاطر الإئتمان المصرفي حسبما تعارف عليها فيما بين البنوك وفقا لسياسة السقوف الإنتمائية .
- تنفيذ السياسات المالية والنقدية والقومية في الدولة من حيث التدخل في تعديل سعر الفائدة حسب حالات التدخل والإنكماش [1].

2- **وسائل الرقابة الخارجية:**

من أهم الوسائل التي يعتمد عليها البنك المركزي في الرقابة المصرفية على المصارف ما يلي:

- **أسلوب التفتيش :**

و يتم ذلك عن طريق إرسال مفتش إلى المصارف ليقوم بعملية التدقيق و الفحص ، للإ طمئنان عن مدى إلتزام تلك المصارف ، بقوانين و تعليمات و أوامر البنك المركزي .

- **أسلوب قوائم الاستبيان :**

حيث يرسل البنك المركزي قوائم (إستمارات او نماذج) إلى المصارف لإستفاء ما بها من بيانات و معلومات عن حركة المعاملات في ضوء أسس ومعايير معينة و يعتمد على تلك البيانات و المعلومات في عملية المراجعة و الرقابة وتقويم الأداء ،كما لأنها مصدر معلومات لإتخاذ القرارات .

- **أسلوب تحليل المراكز المالية الشهرية :**

للتحقق من إلتزام بنسبة الإحتياطي و نسبة السيولة ، نسبة السقوف الإنتمائية ، ذلك بإستخدام مجموعة من المعايير و المؤشرات الفنية المتعارف عليها .

- **أسلوب تحقيق و تحليل القوائم المالية الربع مستوية و مقوماتها .**

ذلك بهدف الإطمئنان من سلامة المركز المالي ، ونتائج الاعمال و أسس توزيعها لمسحقيها .

-أسلوب و فحص وتقويم نظم الضبط الداخلي المختلطة :

وذلك بهدف الاطمئنان إلى دورها في حماية الموجودات وتقويم النظم المحاسبي ة للاطمئنان من سلامة البيانات الصادرة منها .

1- المعهد الإسلامي للبحث والتطوير والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

- **أسلوب حضور بعض الاجتماعات .**

و الإطلاع على محاضر مجالس الإدارة و الجمعيات العامة ، العادية و غير العادية ن وغير ذلك للتأكد من الإلتزام بالتشريعات و القوانين و القرارات المصرفية .

3- اهداف الرقابة الخارجية :

تهدف الرقابة المصرفية على البنوك إلى تحقيق مجموعة من المقاصد الأساسية من أهمها :

- حماية أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية و الصكوك و المودعين ، وما في حكم ذلك ، وكذلك ضمان حقوقهم عند تعرضهم للخطر .
- حماية حقوق أصحاب الالتزامات الأخرى على البنك والمصاريف التي تحقق ذلك .
- المحافظة على سلامة المراكز المالية من حيث التوازن بين الأصول (الموجودات) والخصوم (الالتزامات) وحقوق الملكية وذلك على ضوء المعايير والمؤشرات المتعارف عليها.
- سلامة الأداء المصرفي من حيث أداء الخدمات المصرفية والرشد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل و الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية ونحو ذلك .
- تحقيق التنسيق و التكا مل و التعاون بين البنوك والمصار ف لما يحقق المصلحة العامة للدولة ، وكذلك المصالح الخاصة بكل بنك ومصرف في إطار التشريعات والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك .
- تقديم الدعم الفني والمالي والمعلومات للبنوك والمصاريف ومساعدتها عند الحاجة في ضوء تقارير الرقابة و تقويم الأداء .
- الاطمئنان من التزام البنوك و المصاريف بالقوانين والتعليمات المصرفية .
- وإنشاء قاعدة بيانات ووضع نظم معلومات على مستوى القطاع المصرفي تساعد في اتخاذ القرارات المصرفية بصفة عامة، والقرارا ت الخاصة بالتمويل والاستثمار والائتمان بصفة خاصة ، بما يجنب البنوك والمصاريف المخاطر المختلفة .
- توجيه أنشطة البنوك و المصاريف لما يحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية القومية ، والتي منها على سبيل المثال ما يلي :
- تحقيق الاستقرار النقدي .
- المحافظة على قيمة النقد
- الحد من معدل التضخم .
- علاج الانكماش الاقتصادي .
- التوظيف الفصل للموارد المالية وتوجيهاتها وفق الأولويات القومية .
- المساعدة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
- الرقابة على عرض النقود والطلب عليها .

- تقويم نظام الضبط الداخلي وكذلك المحاسبة و المراجعة في المصاريف والاطمئنان من الالتزام بالأسس و المعايير المحاسبية العامة التقليدية وكذلك الصادرة من المنظمات المحاسبية العالمية متى كانت لا تتعارض مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية .

ويجب على مفتش البنوك المركزي (مؤسسة النقد) أن يأخذوا في عين الإعتبار هذه الأهداف عند وضع خطط و برامج المراجعة و الرقابة على المصاريف و يرجع أهمية التدقيق والرقابة الخارجية في البنوك إلى أن كلا من المدقق الخارجي ومفتش البنوك المركزي يعتمدان إلى ابعد الحدود على وجود فعل للتدقيق الداخلي في البنك مما يوفر الوقت والجهد والمال ولتجنب ازدواجية الجهود فإن على المدققين الداخلين والخارجين التعاون الوثيق وذلك بحصر أعمال المدققين الخارجيين وإتصالتهم مع المدققين الداخلين أو دائرة التدقيق الداخلي أو لجنة في البنك ، وأن تكون المهمة الرئيسية للمدقق الخارجي تقرير ما إذا كانت حسابات البنك صحيحة وعادلة ويستلزم ذلك نظرة فاحصة ونافذة للأوضاع المالية للبنك في يوم تدقيق حساباته .

وكذلك فإن أعمال الرقابية و التدقيق الخارجي تعتبر أعمال مكملة و ليست بديلا للرقابة الداخلية حيث يركز التدقيق الداخلي على الرقاب ة الإدارية الداخلية ويعتبر كوسيلة إنذار مبكر للإدارة من خلال اكتشاف المشاكل قبل وقوعها .

بينما يركز التدقيق الخارجي على صحة المعلومات و البيانات المحاسبية .

إن عملية التكامل بين أعمال الرقابية الداخلية و الرقابية الخارجية تنطلق من إصلاح المراقب الخارجي بالقواعد المحاسبية وإجراء الرقابة الداخلية المعتمد من قبل إدارة المصرف ومعرفة مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق للتوصل إلى تحديد مدى إمكانية الاعتماد على بعض إجراءات الرقابة الداخلية ، بحيث يمكن الاعتماد على العينة و الاختيار و تكون القاعدة حول عدالة البيانات المالية ، وأنها تعكس نتائج ووقائع الدفع المالي المصرفي .

نهاية فترة مالية معينة وذلك كله انطلاقا من برنامج للمراقبة يعده المراقب الخارجي ، ويعتمد على الأصول والأعراف المحاسبية الدولية ، والقوانين والأنظمة المحلية ، لتأتي النتائج عن أعمال الرقابة الخارجية ، متمة للرقابة الداخلية .

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل وجدنا أنّ الرقابة المالية تتمثل في مجموعة الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة و دراسة أسباب الإنحرافات حتى يمكن علاجها .

كما تبين لنا إثر هذه الدراسة أن للرقابة المالية أنواع عديدة تطبقها هيئات مالية مكلفة بها محليا و دوليا وهذه الأجهزة تؤثر على تطور المؤسسات من خلال رقابة الأداء المالي وقياس مدى ضرورة وجود جهاز رقابي فعال لتحقيق الأهداف المحددة بقصد كشف مواطن القوة و الضعف وكشف الأخطاء و علاجها .

و في الأخير تطرقنا إلى موضوع آليات الرقابية المالية على البنوك بإعتبارها مؤسسات مالية و التي ينبغي متابعتها و مراقبة أنشطتها بصرامة و فعالية لضمان إستقرارها من خلال وضع نظام محاسبي و رقابي دقيق خاصة الرقابة على المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة ومصداقية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

تعد المحاسبة من أهم و أقدم خصم المعلومات في المؤسسة كما تقدمه من معلومات تحتاجها كافة المستويات الإدارية و الجهات الخارجية ،فالمعلومات المحاسبة أصبحت عنصرا هماما من عناصر الإنتاج التي تسعى معظم المؤسسات للسيطرة المناسب

و من هذا المنطلق أصبحت المحاسبة نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات المحاسبية منه التركيز على النفعية كمعيار للمعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات.

وقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي نظاما متكاملا للمعلومات يقوم على مجموعة من المكونات تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معالجة البيانات المالية عن طريق التسجيل و التبويب و التلخيص لتحويلها الى معلومات محااسبية مستخلصة من القوائم المالية .

ويعتبر هذا النظام احد الأنظمة الفرعية للمعلومات في ا لمؤسسة فهو يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات و معالجتها لتمثل في قوائم المالية باعتبار أن المعلومات هي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي .

و الهدف الرئيسي للمؤسسات هو إنتاج معلومات ذات جودة و مصداقية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية المؤسسات بغية استقطاب المهتثمرين داخليا و خارجيا.

وعليه من اجل الإلمام بالمعلومات المحاسبة وجودتها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي أما في المبحث الثاني سنتناول المعلومات المحاسبي و جودتها

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المسؤولية انتاج المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة و يعد المصدر الاهم للبيانات الواجب معالجتها للحصول على المعلومات المحاسبية و يرتبط هذا النظام بجميع النظم الفرعية للمؤسسة

ان غاية نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة واقعية و صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة فهو يعتمد في ذلك على جميع البيانات النات جة عن العمليات المستمرة و الي ومية المتعلقة بنشاط المؤسسة و التي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية الاخرى ،إذ يقوم بتسجيله ا ومعالجتها و عرضها في حسابات تضمنها الوثائق المحاسبية المساعدة في اعداد القوائم المالية و التقارير.

المطلب الاول : مفهوم نظام المعلوماتالمحاسبي

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم نظام المعلومات المحاسبية و منها " نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب ومعالجة و تحليل و توصيل المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الى الإدارة الداخلية و الاطراف الخارجية ".

يعد نظام المعلومات المحاسبي احد الانظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة حيث يهتم بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي و نقدي .

نظام المعلومات المحاسبي هو الذي يسهل عملية ادارة المؤسسة بكفاءة و فعالية و تأتي أهميته من أهمية المعلومات نفسها في عملية التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات و حقيقة نفإنّ نجاح بعض المؤسسات الاقتصادية أو فشلها قد يرجع اساسا الى مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بها[1].

نظام المعلومات المحاسبي هو الجزء الاساسي و الهام في نظم الم علومات الادارية داخل المؤسسة في مجال الاعمال ’ذ يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية و المحاسبية من مصادر داخل خارج المؤسسة ، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها الى معلومات مالية و محاسبة مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج داخل المؤسسة.

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الاسلوب المنظم أو مجموعة الاجراءات المنظمة التي يبعها المحاسب في تسجيل و توبويب عمليات المؤسسة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر و السجلات المحاسبية ، لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة و الواقف على حقيقة مركزها المالية في نهاية فترة مالية معينة بالاضافة الى ان نظام المعلومات المحاسبي وسيلة الى تحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الانفاق و الايراد و اصول وخصوم المؤسسة ، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة لترشيد قراراتها الخاصة بالستعمال الموارد المتاحة و الرقابة عليها[2].

و من خلال التعاريف السابقة ، يمكن استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي :

" هوذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات الادارية الذي يهتم بجميع مصالحة تخزين و ايصال المعلومات ذات الطبيعة المحاسبة و اكمالية الى اطراف المستخدمين لها داخل و خارج المؤسسة ، حيث يستمد البكل نشاط المؤسسة فهو يشبه القلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف المختلف في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، كما يضخ المعلومات للأطراف الخارجية ، من خلال القوائم المالية التي تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام".

1- امينة ربعي ، نظام المعلومات المحاسبي ، ودوره في تفعيل عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، جامعة لبورية الجزائر، 2013، ص 25.
2- وليد الناجي الجيالي ،حسن الجليل آل غزوبي " حكومةالشركات و اثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبة " الطبعة الاولى ، مركز الكتاب بالاكاديمية ، عمان 2015،ص 72.

الشكل (I -1) نظام المعلومات المحاسبي قلب نظام معلومات

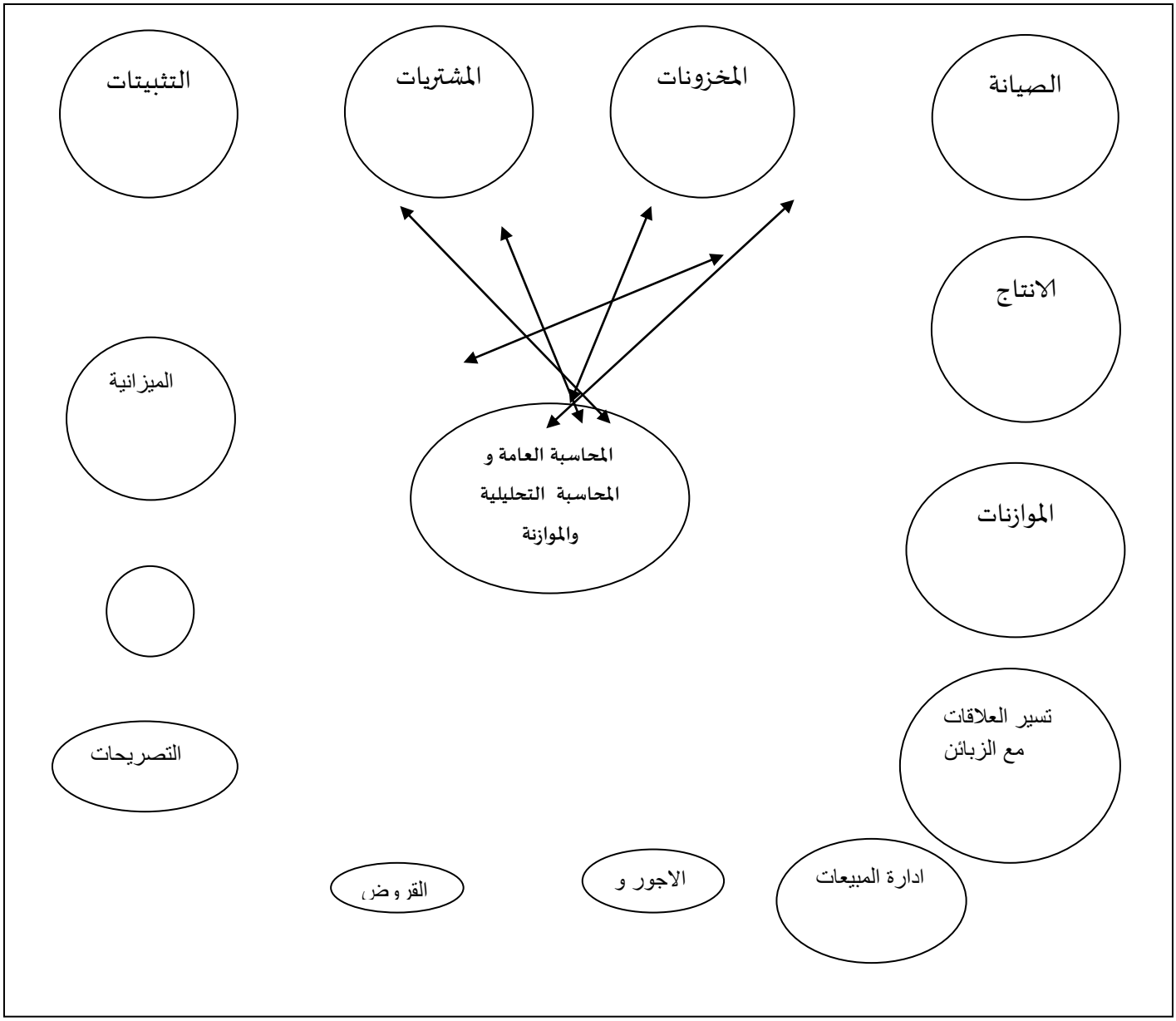

المطلب الثاني : دور النظام المعلوماتي المحاسبي في انتاج المعلومة المحاسبة

I

الشكل رقم II -2 مراحل دوره البيانات للمعلومات المحاسبة في نظام المعلومات المحاسبي

II

نظام المعلومات المحاسبة كأي نظام من مجموعة من المكونات لتحقيق هدفه الذي قام من اجل و التي تتمثل في الاحداث المالية (المدخلات) ن التسجيل والتبويب والتلخيص (المعالجة) القوائم المالية (المخرجات) أي نظام يتألف من ثلاث مراحل هي مرحلة الادخال ، مرحلة المعالجة و مرحلة الاخراج (المخرجات) .

المدخلات : هي عبارة عن المعلومات ذات الطبيعة المالية التي يتم في المؤسسة و الموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة .

مدخلات نظام المعلومات تتمثل في البيانات الاولية هذه البيانات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص بيدعي بدف تر اليومية ، و يتم ترحيل القيود المحاسبة من هذا السجل الى حسابتها المختصة في دفتر الاستاذ العام ثم ترصيد الحسابات و استخراج ارصدتها حسب طبيعة كل حساب وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب و لطبيعة المؤسسة و البيانات الواردة في المستندات تعتبر المدخلات الاساسية لنظام المعلومات المحاسبي لذلك يجب تصميم المستندات و اثباتها بشكل يضمن جعلها الدليل الموضوعي على صحة المدخلات.

- المعالجة : هي عمليات تحويل المدخلات الى مخرجات قابلة للأستفادة منها في شكل معلومات .
- المخرجات : تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبة التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة و ذلك من خلال اعداد القوائم المالية و التقارير الأخرى التي تهدف مجملها الى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في توصيل المعلومات المحاسبة الى الأطراف ذات العلاقة أي (المستخدمين) .

حيث يهدف نظام المعلومات المحاسبي الى النتاج معلومات عن المؤسسة تفيد المستخدمين فهو يوفر بيانات و معلومات تختلف من حيث الاستفادة منها في مجالات التخطيط أو التنفيد و التشغيل و الرقابة وتقييم الأداء.

كما ان التقارير هي الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام معلومات محاسبي إلى المستخدمين فهي احد مؤشرات فاعلية النظام وجودته فبالإضافة إلى جدولة حسابات النتائج و الميزانية و جدول تدفقات الخزينة يدم النظام مجموعة من هذه التقارير التي يتم تصميمها على اساس معايير.

و لتحقيق كفاءة النظام فإنه غالبا ما يضاف لذلك عنصر او نشاط آخر هو نشاط الرقابة control او التغذية العكسية (feed-back) التي تعني القدرة على إعادة التقييم و ذلك كما تمثله من اهمية في استمرار و تطوير المؤسسة وقد رأت المعايير المحاسبة الدولية انه يجب على مستخدمي المعلومات القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبة للمؤسسة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء.

ومنه فإنّ التغذية العكسية هي الأخرى عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبة أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دور جديدة الى النظام لأستخدمها كمدخلات من اجل تحسين مسار النظام و تكيفه مع بيئة لتحقيق الأهداف المرسومة [1].

1

المطلب الثالث: فروع نظام المعلومات المحاسبي

بالاعتماد على ان نظام المعلومات المحاسبة يوفر المعلومات الى نوعين من المستخدمين (مستخدمين داخل المؤسسة و مستخدمين خارج المؤسسة) يمكن ان نميز بين فرعين لنظام المعلومات المحاسبي هما المحاسبة المالية و المحاسبة الإدا رية أو التسيير و الشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (II -3) فروع نظام المعلومات المحاسبي

1- المحاسبة المالية : تعتبر بمثابة الأصل الذي تفرعت عنه الفروع الاخرى للمحاسبة و تهتم بحيل و تسجيل و توبيوب أو تصنيف العمليات المالية التي تحدث الفترة المحاسبة بين المؤسسة و الغير ذلك قصد اعداد تقارير مالية خارجية لمستخدمي خلال التقارير تحوي معلومات مالية عن نتيجة اعمال المؤسسة و مركزها المالي و لذا يرتكز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة الاضافة الى توفر الخدمات التي تحمي أصول المؤسسة على قياس الربح و المركز المالي للمؤسسة [1] وتتضمن هذه المحاسب مالي

2- المحاسبة الإدارية التسيير

و يختص هذا الفرع بحفظ و تحليل و اعداد و توفير المعلومات المحاسبة التي تخدم العملية الادارية للمشروع في انجاز مهام التخطيط و الاشراف و التوجيه و المتابعة و رفع كفاءة اداء النشاط مما يتطلب منه المحاسبة توفر المعلومات كسبيل متحقق من التحارير المالية الدورية لغرض احكام الرقابة الادارية ظ، واتخاذ القرارات ذات الطبيعة القصيرة الاجل التي تؤثر على العمليات الجارية للمشروع و الطويلة الاجل التي تؤثر على الاستراتيجية المشروع في الأمد البعيد و تهدف المحاسبة الادارية الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع ، عن طريق تقييم البدائل المتوفرة و التي يمكن اختيارها لتعظيم المنافع التي يحصل عليها المشروع ولذلك ... احيانا على هذا الفرع من المحاسبة بمحاسبة المراقبة[2] .

ويتضمن هذه المحاسبة ما يلي :

2-1- محاسبة التكاليف : و هي عبارة عن مجموعة من الاساليب و الالجراءات المستخدمة في جميع وتبويب و تسجيل بيانات التكاليف و تحليلها بهدف احتساب تكاليف الانتاج او الخدمات او الانشطة المختلفة من اجل تقديم المعلومات الضرورية للإدارة لأغراض التسعير و ممارسة الوضائف

1- محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية للدورة المحاسبية و مشاكل الاعتراف و القياس و الافصاح ،الطبعة الرابعة دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن ، 2007،ص 27.

2 هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الاول و الاسس العلمي و العملية في القياس المحاسبي ندار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، الارن، 2011،ص 28.

الادارية و تقييم الاداء فمحاسبة التكاليف تعتبر اداة ووسيلة فعالة في المحاسبة الادارية لتوفير المعلومات التفصيلية عن نشاط المؤسسة وتزويدها للإدارة من اجل اتخاذ القرار .

2- الموازنة : تعتبر الموازنة من اهم مراحل تنفيذ استراتيجية المؤسسة واهم مكونات المسار التخطيطي لها ، فهي التعبير النقدي لمخطط العمل لتحقيق هدف محدد في الكمية و الزمن و تساعدني في عملية التنسيق و الرقابة [1].

فالموازنة هي الخطة او البرنامج الذي يجب ان تسيير عليه المؤسسة في السنة التي اعدت الموازنة من اجلها ، في سبيل التحقيق التدريجي للاستراتيجية المؤسسة المتوسطة و طويلة الاجل .

حيث يمكن وضع موازنة طويلة الأجل ان من خمسة الى خمسة عشر سنة القادمة والتي تكون عامة وتسمى الموازنة الرأسمالية ، كما ان هناك موازنة تفصيلية لإثنى عشر شهر القادمة و التي تسمى الموازنة القصيرة للأجلة و التي تكون اكثر تفصيلا من الاولى.

تساعد الموازنة المسيرين بالمؤسسة على تتبع مسار النشاط خلال السنة و تحديد الانحرافات و ذلك لإزالتها عن طريق القيام بالإجراءات الصحيحة .

2-3- محاسبة المسؤولية : برزت هذه الأخيرة كنظام فرعي من نظام المحاسبة الإدارية ، بهدف توفير معلومات محاسبية بصورة تقارير أداء ، تعمل على رقابة عمل المسؤولين في الأقسام و الإرادات و ذلك بتقييم ادائهم ضمن إطار المسؤولية المكلفين بها و للمتابعة من الصلاحيات الممنوحة من قبل الإدارة العليا.

فهي نظام يعمل على توفير المعلومات المحاسبة الخاصة بأداء المدريين في الأقسام من خلال تقارير الأداء بالاعتماد على مقارنة الأداء الفصلي مع الحصص للوصول الى الانحرافات وربما مع الشخص المسؤول في المؤسسة [2]

3- أوجه الاختلاف بين المحاسبة الادارية و المحاسبة المالية :

تركز المحاسبة الادارية على توفر المعلومات اللازمة و الكافية لممارسة الانشطة التخطيطية و القابية الداخلية على عكس المحاسبة المالية التي تركز اساسا على اعداد التقارير الخارجية:

- المحاسبة الادارية تركز على المشاكل الحالية او المستقبلية على عكس المحاسبة المالية التي تركز اهتماما على الاحداث التاريخية.

1

2- محمد مفتاحي ، تكنولوجيا المعلومات و دورها في تفعيل المعلومات المحاسبي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2012،ص 61.

- المحاسبة الادارية كونها غير مفيدة بمتطلبات اعداد التقارير الخارجية فإنّ نظامها يمكنه استخدام بيانات اجل موضوعية و اقل قابلية للإثبات و التحقيق ، كما ان التنبؤات و التقديرات تكاليف الفرصة البديلةتلعب دور ورئيس في مجال المحاسبة الادارية.

- معظم المشكلات التي تتعرض لها المحاسبة الادارية تكون شبه روتينية او شبه مبرمجة او غير واضحة المعالم مما يؤدي الى صعوبة برمجيتها و لذا فإنها تهتم باستخدام مبادئ و اساليب مما يؤدي الى صعوبة برمجيها و لذا فإنها تهتم باستخدام مبادء و اساليب و افكار من علوم و نظم اخرى .

- يتوقف نجاح المحاسبة الادارية على مدى فقرة هذا النظام على تحفيز مساعدة الادارة مع تحقيق اهداف التنظيم بكفاءة و في الوقت المناسب [1].

المطلب الرابع : مقومات نظام المعلومات المحاسبي :

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من اجل الح صول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدمات سواء الداخلية او خارجية ، ومن اهم هذه المقومات ما يلي :

1-1- المستندات :

تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبي و التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبة ويعتبر توفر المستندات ضرورة باقي كونها هي التي يتم التشغيل او المعالجة بموجبها .

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ و هي :

- استخدام اقل عدد من المستندات .

- التبسيسط و الوضوح في تصميم المستدات و اهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.

- استخدام عدة صور من نفس المستند .

- منع الازدواج البيانات وتسجيل العملية.

- يجب ان..... هي المستندات في دورها المنتظمة اداة هامة للنظام المحاسبي حين يعتمد عليها جميع البيانات و المعلومات.

1-2- الترميز : يمكن تعريف الترميز على انه وضع ارقام او حروف هجائية أو علامات او صور او الوان لتمييز مفرادات كل عنصر من غيره ، ويحقق الرمز الاغراض التالية :

- تسهيل عملية تجميع المعلومات .

1- ياسر صادق مطيع ، نظم المعلومات المحاسبية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الاردن ، 2007،ص 27-28.

- تسهيل عملية الاتصال و السرعة في انجاز العمليات.

- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.

- تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب ،اعتماد قواعد البيانات [1].

1- محمد الكامل بلعيد ،دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011،ص 62.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

إنّ وظيفة الرقابة المالية في البنوك التجارية تلعب دورا ها ما في الحفاظ على أملاك البنك و حقوق الدائنين من مساهمين و مودعين و جهات مقرضة و العمل على توظيف و استثمار الموارد بطريقة جدية و تجنبا للمخاطر المصرفية المختلفة .

و في اطار توطيد التكامل بين النظري و التطبيقي و باعتبار أنّ التنسيق بين المعلومات يهد من الأولويات ، ولتجسيد واقع الرقابة المالية في البنوك الجزائرية : سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية رقم (874) فرع بوقيرات، ولايات مستغانم .

و سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،أهم أهدافه والمهام الموكلة إليه ، ومن تم التعرف على هيكله التنظيمي .

و من تم دراسة أجهزة الرقابية التي تمارس على هذه المؤسسات المالية .

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي مهمته تطوير الفلاحة و ترقية العمل الريفي ،فيبداية المشوار تكون البنك من مئة و أربعين وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري و قد تم تصن يف بنك الفلاحة و التنمية ال ريفية في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية.

المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

" إنّ إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت الى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة و التنمية الريفية ، إذ يشغل مكانة هامة داخل النظام المصرفي الجزائري و يندرج ضمن دائرة البنوك التجارية .

تم إنشاؤه بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 برأس مال قدرة 2.2 مليار دينار أما فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال 33 مليار دينار، مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة و قيمة كل حصة هي مليو ن دج بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة و رأس مال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى و قد حدد هذا فعلا بتاريخ 25 سبتمبر 1995 في بداية المشوار تكون البنك من 140 و كالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائر.[1]

ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك في التمويل هي :
- الهياكل و أنشطة الإنتاج ألفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع .
- الهياكل و انشطة الصناعات الفلاحية .
الهياكل أنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الريفية .
بالإضافة الى ذلك يقوم البنك بجميع العماليات المصرفية التقليدية "[2].

[1] المرسوم رقم 8 ــ 106 المؤرخ في 13ــ03ــ1982 المتضمن انشاء BADR

[2] - المرسوم التنفيذي 106/8 المؤرخ في ــ03ــ198213 ، مرجع سابق ذكره.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية و الريفية

الشكل رقم (III-1) الهيكل التنظيمي لوكالة بوقيراط

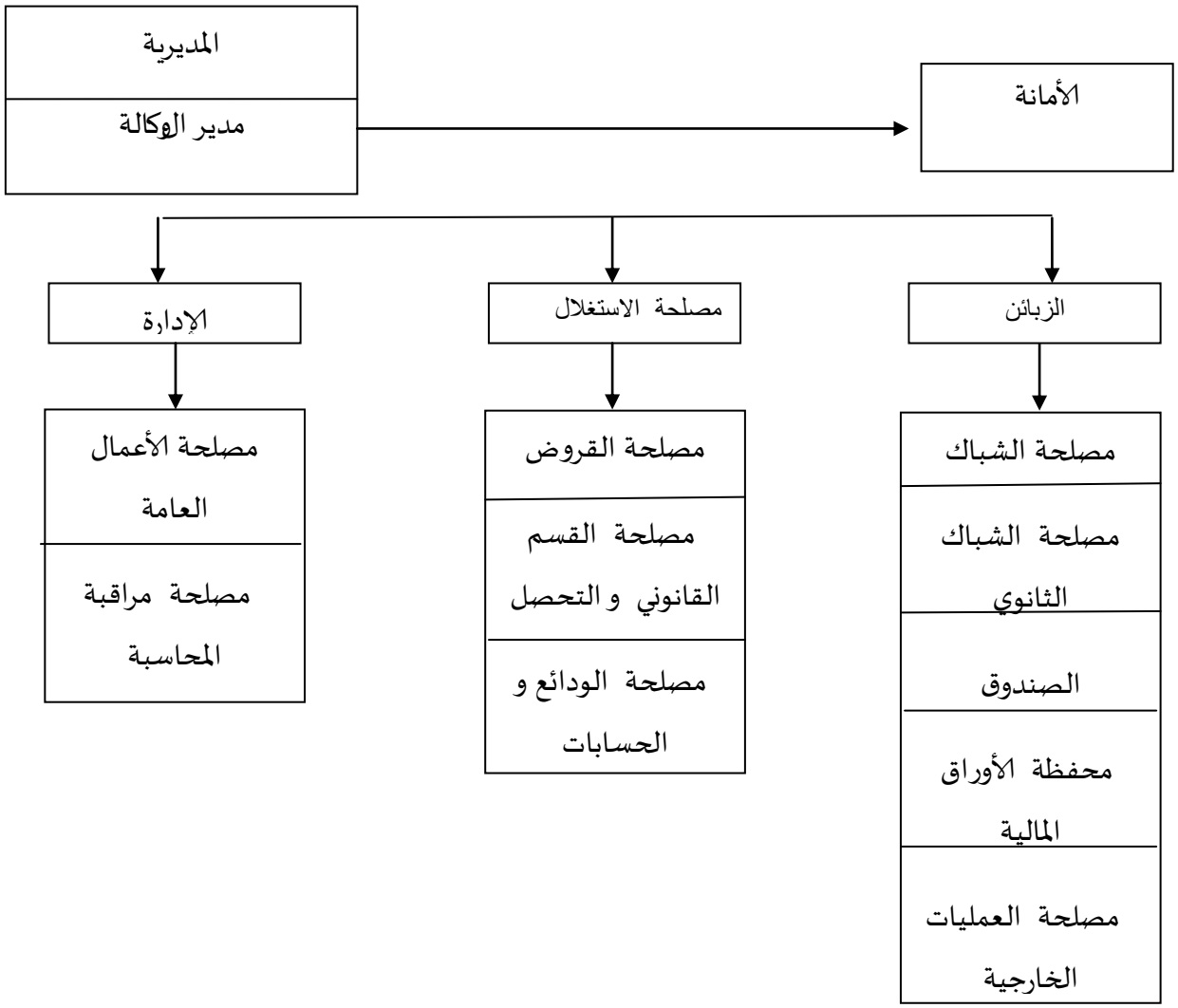

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وكالة بوقيرات

المطلب الثالث : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إنّ بنك الفلاحة و التنمية الريفيةيسعى الى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي و ذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعد على تدعيم هذا القطاع الحيوي ، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي :

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي ،الري، الصيد و النشاطات الحرفية .

- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ،وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء و البيطريون الحرفيون ، و الصناعات التقليدية ،والتجارة الخواص . بلعتباره أداة من أدوات التخطيط المالي للمشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية .

وبالاضافة إلى هذه المهام يقوم البنك بالاعمال التالية:

- منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

- معالجة جميع العمليات البنكية(القروض ،صرف،خزينة).

التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.

- تمويل مختلف العمليات بالتجارة الخارجية.

- إنشاء خدمات المصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .

- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي "[3].

المطلب الرابع : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

و من أهم الأهداف لمسطرة من طرف إدارة البنك مايلي :

- توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .

- تحسين نوعية وجودة الخدمات .

- تحسين العلاقات مع الزبائن .

[3] www.badr-bank.net.consultéle 25/04/2016.

الحصول على أكبر حصة من السوق .

- تطوير العمل المصرفي في قصد تحقيق أقصى من الربحية [4]

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية

بعد التطرق في الجانب النظري الى بعض المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابية المالية ، وكذا المعلومات المحاسبية و كيفية الحصول على هذه المعلومات بدرجة عالية من ال صحة و المصداقية حتى تصبح ذات جودة كان لابد من اس قاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على عينة من الموظفين في أقسام المحاسبين و المالية لبعض البنوك و هذا من اجل إعطاء وجهات نظرهم حول مدى مساهمة نظام الرقابة المالية في تحسين ج ودة المعلومات المحاسبية ، ومعرفة مدى التزامهم بإجراءات نظام الرقابة المالية و هذا بالاعتماد على أسلوب التحري المباشر لاختيار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة ، وهذا من خلال توزيع استمارة استبيان تحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات على الإشكاليات المطروحة و محالة منا لإثبات أو نفي فوضيات الدراسة .

المطلب الأول :عينة الدراسة

روعي في اختيار عينية الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية وقدرة الحكم على دور نظام الرقابة المالية في تح سين جودة المعلومات المحاسبة وقد شملت هذه الدراسة عينية من بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع بوقيرا ت ولاية مستغانم بالإضافة إلى ذلك قمنا بالاتصال بآخرين على مستوى مديرية بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث قمنا بتوزيع حوالي 30 استمارة بعد عمليات الفرز تقرر الإبقاء على 21 استمارة من مجموع الاستثمارات أي ما يعادل 70 في المائة لتمثيل عينة الدارسة بعدما قمنا بإقصاء باقي الاستمارة المقدرة بـ 9 استبعدت 6 منها للنقض في الإجابات و 3 لعدم استلامها ، يمكن إدراج الجدول التالي لتوضيح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان .

[4] - زهرة بن يخلف ،" ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري و أثرها على البنوك الجزائرية" ، مرحلة مقدمة في ملتقى الوطني الثاني في حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي ، بشار ،يومي 24و 25 افريل ، سنة 2005،ص 8.

الجدول رقم (III-1) توزيع حجم العينة

البيان	التكرار	النسب المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	21	70
الاستمارات الملغاة	6	20
الاستمارات المقصود و المهملة	3	10
المجموع	30	100

الشكل (III.1) يوضح الإحصائيات الخاصة باستثمارة الإستبيان

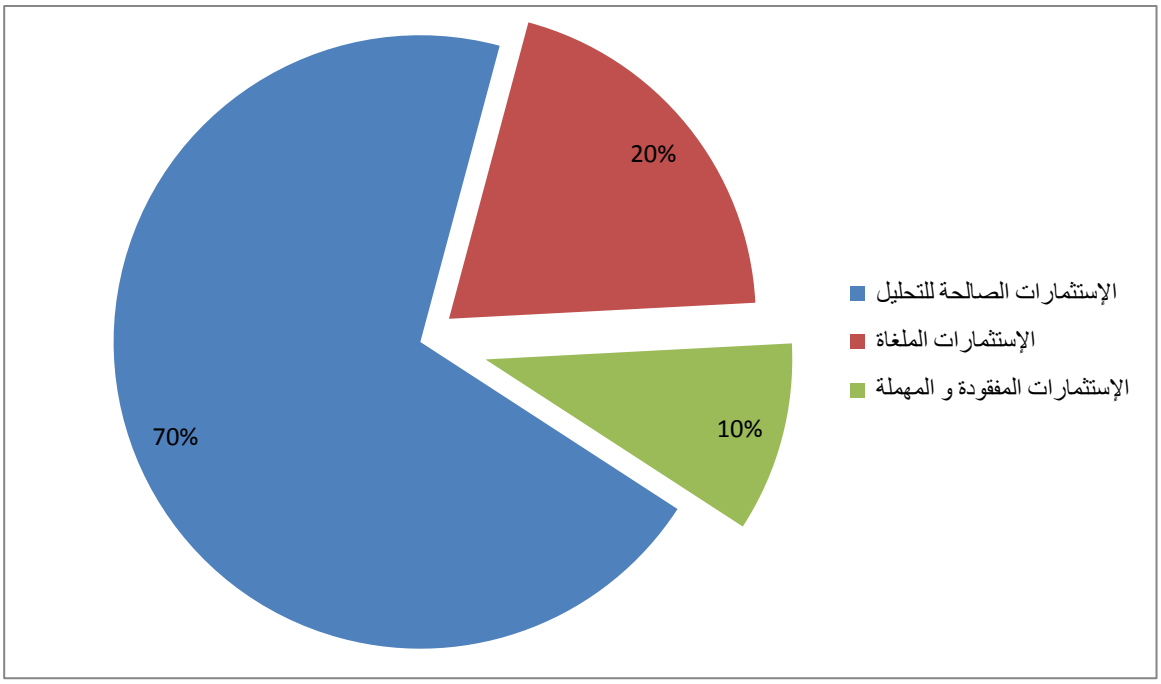

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (III-1).

التعليق:

من الجدول (III-1) : نلاحظ أنه من ضمن كل الاستمارات الموزعة وجدنا نسبة (70%) من مجموع الاستمارات صالحة للتحليل ثم تليها الاستمارات الملغاة بنسبة (20%) ثم في الأخير تأتي الاستمارات المفقودة أو المهملة بنسبة (10%).

المطلب الثاني : التقنية

احتوى الاستبيان على مقدمة من أجل تقديم الموضوع المستقصى منهم و تعريفهم بالهدف الأكاديمي و تشجيعهم على المشاركة فيه ،لذلك تم تقديم الدراسة على اساس انها في إطار أكاديمي كما بينا ايضا ان جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها شخص بالسرية التامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

كما احتوى الاستبيان على ثلاثة صفحات تتضمن 20 سؤلا مقسمة إلى قسمين .

- **القسم الأول : خاص بالبيات الشخصية لعينة الدراسة ،بحيث يتضمن 5أسئلة خاصة ،والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج .**
- **القسم الثاني ، يناقش فرضيات الدراسة و تم تقسيمه الى محورين كما يلي :**

- المحور الأول : يتضمن الرقابة المالية و اللوائح والإجراءات المحددة له و فعاليته.

- المحور الثاني : يحتوي على سبعة (7) أسئلة خاصة بالفضية الثانية حول جودة المعلومات المحاسبة المتعلقة بكفاءة وفعالية نظام الرقابة المالية باعتبار ان نظام المعلومات المحاسبي احد أهم مقومات الرقابة المالية :

المطلب الثالث : توزيع الاستبيان و تفسير النتائج

أولا : توزيع الاستبيان

الفرع الأول : بالنسبة لخصائص مجتمع الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينية حسب المتغيرات التالية :

1- الجنس :

جدول رقم (III-2) : توزيع أفراد العينية حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	14	66,67
أنثى	7	33,33
المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.2) توزيع أفراد العينة حسب لجنس

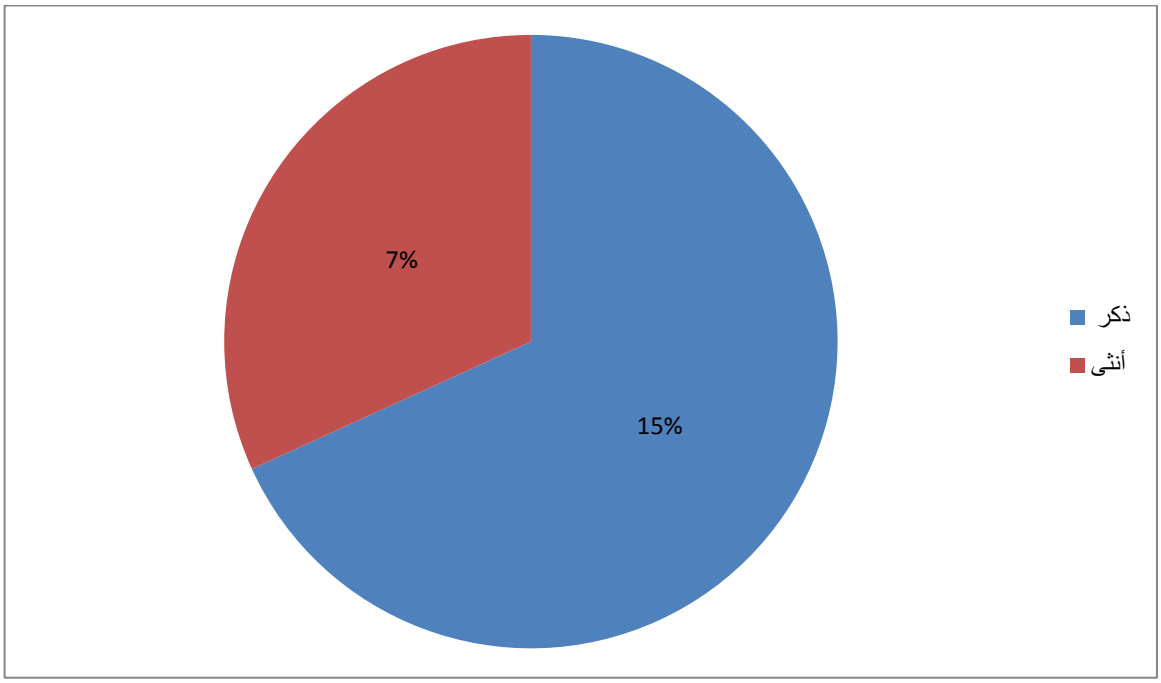

المصدر: من إعداد الطالبة : إعتماد على معطيات الجدول (III-2) :

التعليق : من جدول رقم (III-2) نلاحظ أن نسبة (66,67%) من أفراد العينة حسب متغير الجنس تمثل الذكور ثم تليها نسبة (33'33%) تمثل الإيناث من أجمال عينة الدارسة .

الجدول رقم (III-3) توزيع أفراد العينية حسب الوظيفة الممارسة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	1	% 4,76
من 25 سنة الى 35 سنة	2	9 ,52
من 36 سنة الى 45 سنة	15	71,43
أكثر من 45 سنة	03	14,29
الموجوع	21	%100

المصدر من إعداد الطالبة اعتماد على الاستبيان

الشكل (III.3) يوضح التمثيل البياني لافراد العينة حسب العمر

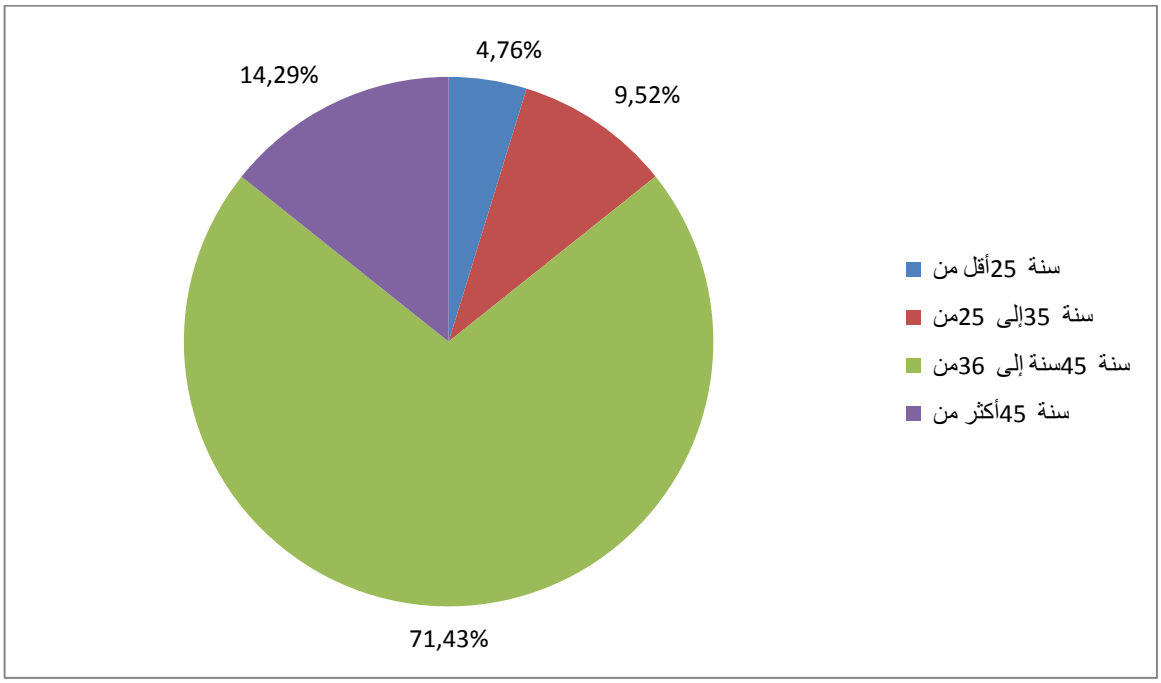

التعليق حسب الجدول جد أن أعمار أفراد العينية التالية

[من 36 الى 45] نمثل نسبة 71,43 % ثم تليها الفئة الرابعة [أكثر من 45] بنسبة 14,29 % ثم تليها الفئة الثانية [25 -35] بنسبة 9,52 % و في الأخير الفئة الأولى [أقل من 25 سنة] بالنسبة 4,76 .%.

3- المستوى التعليمي

جدول رقم (Ⅲ-4) توزيع أفراد العينية حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ثانوي	/	//
ثانوي	4	19,05
ليسانس	9	42,86
ماستر	6	28,57
دراسة عليا	2	9,52
دراسات متخصصة	/	/
أخرى يرجى تحديدها	/	/
المجموع	21	21

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (Ⅲ.4) يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المستوى الدراسي

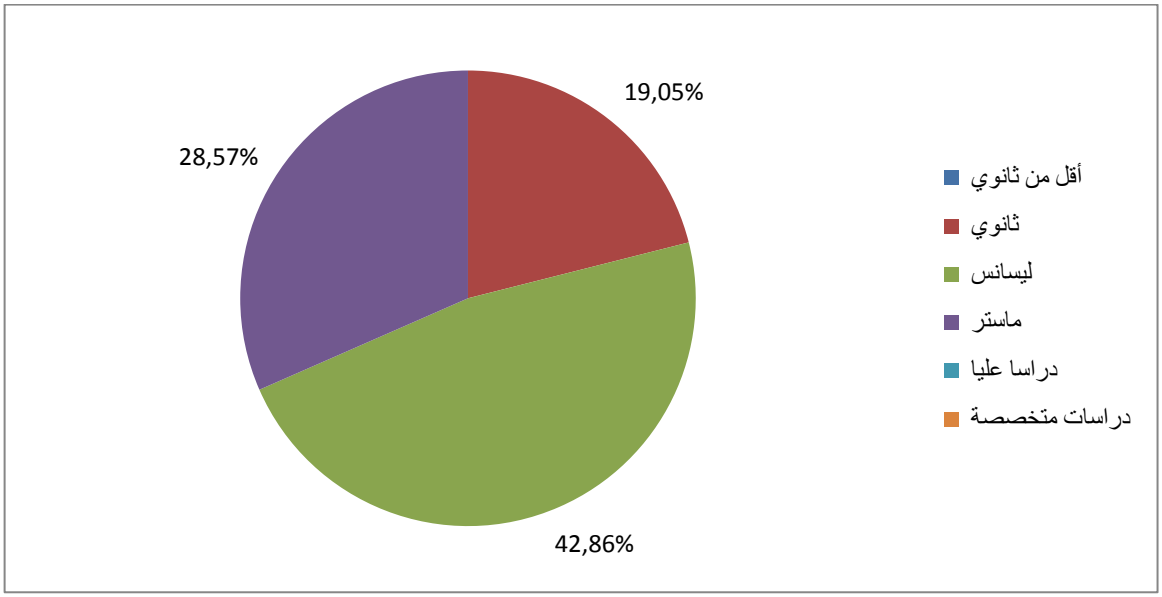

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول (Ⅲ-4) الخاص بتوزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي أن أغلبية العينية متحصلين على شهادة ليسانس ،حيث يغلب نسبتهم (42,28 %) ثم يلي بعد ذلك أفراد العينية المتحصلين على شهادة ماستر بنسبة (28,57%) ثم تليها أفراد العينة الذين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 19,05 %) و في الأخير تأتي الفئة المتحصل على دراسات عليا بنسبة 9,53 %) و هذا ما

يفسر أن اغلبية من سلمتهم الدراسة مؤهلين تأهيلا علميا مما يشير الى توافر المعرفة و الإدراك لديهم.

4- سنوات الخبرة

جدول رقم (III-5) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار النسب	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	33,3
من 5 الى 10 سنوات	9	42,86
أكثر من 10 الى 20سنة	4	19,05
أكثر من 20 سنة	1	4,76
المجموع	21	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءعا على الإستبيان :

الشكل (III.5) يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب السنوات الخبرة

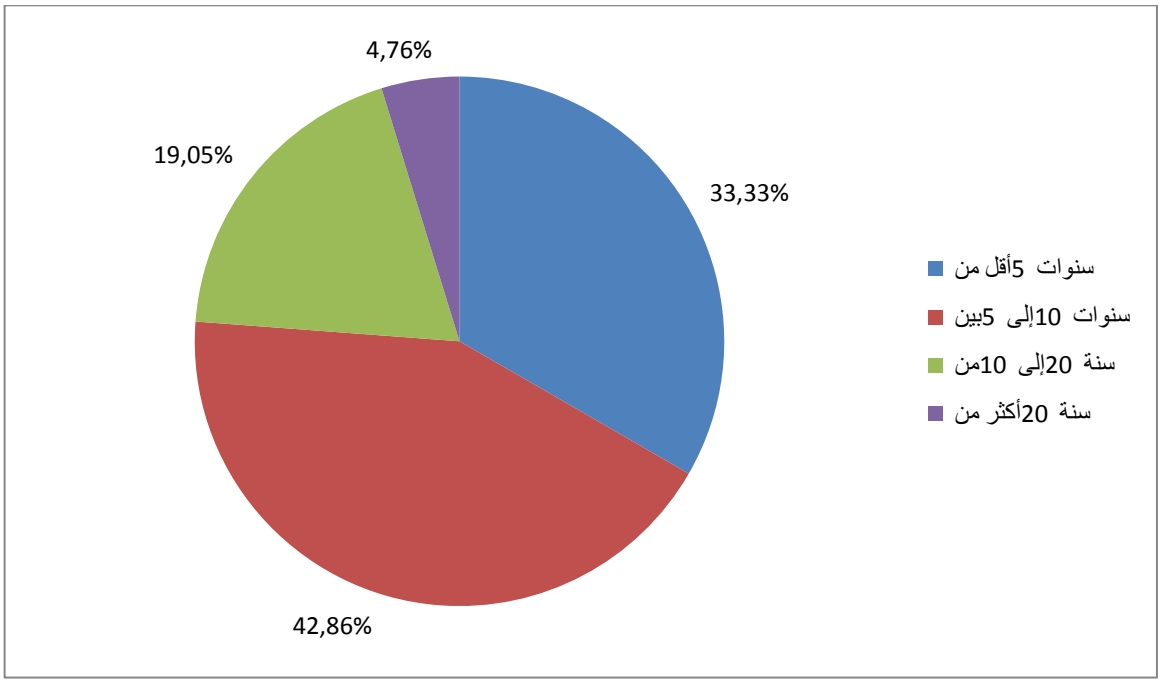

التعليق

من الجدول رقم (III-5) نلاحظ أن نسبة (85,42 %)من أفراد العينة حسب متغيرة سنوات الخبرة ثم يليها الفئة الأولى أقل من 5 سنوات بنسبة 33,33 % ثم بعد ذلك تأتي الفئة الثالثة من

10 الى 20 سنة بنسبة (19,05) وفي الأخير تأتي الفئة الرابعة أكثر من 20 سنة و هي فئة ضعيفة جدا تمثل (4,76%). ص 13

5- المركز الوظيفي : جدول رقم (III.6) توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التركرار	النسبة المئوية
عون	5	81,23
تقني سامي	3	14,29
إطار	10	47,61
أخرى يرجى تحديدها	/	/
المجموع	21	100

المصدر ، من إعداد الطالبة بناءا على معطيات رقم (III-6)

الشكل (III.6) يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المركز الوظني

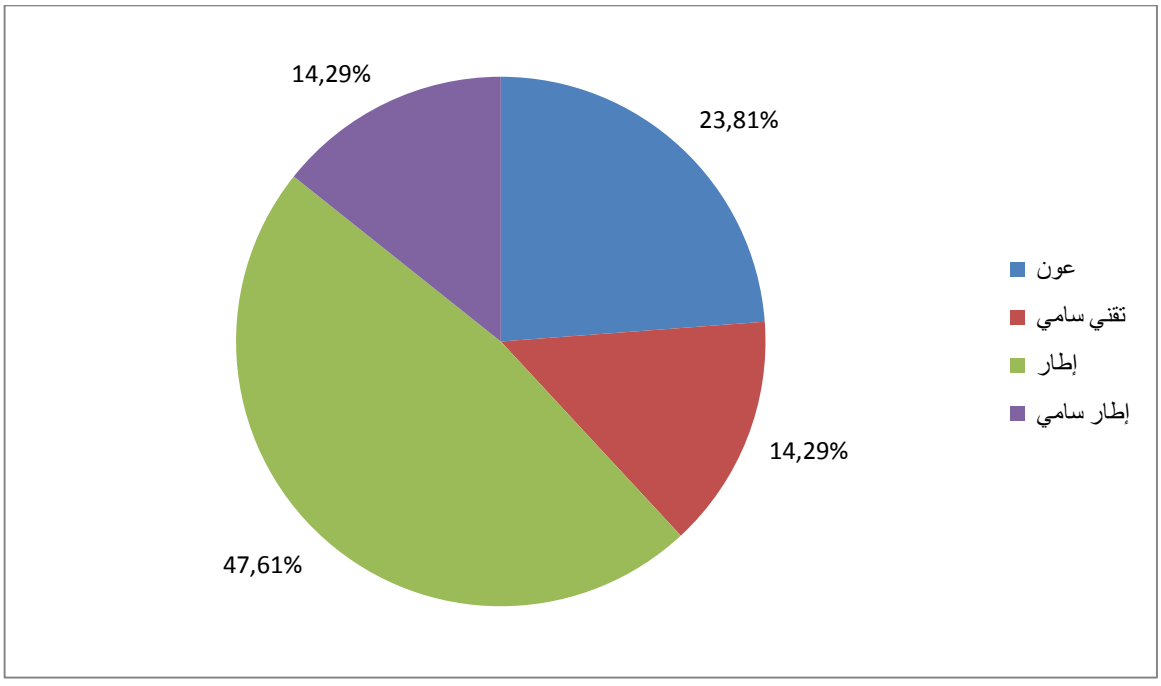

التعليق

من الجدول رقم (III-6) نلاحظ أن نسبة (61,61) من أفراد العينة تمثل وظيفة اطار وتأتي بعدها وظيفي عون بنسبة (23,81 %) ثم تليها وظيفة إطار سامي و تقني بنسبة 47,61 %).

الفرع الثاني : بالنسبة لآراء المستجوبين حول محاور الاستبيان :

لقياس درجة الموافقة الموافقة حول انعكاسات الرقابة على جودة المعلومات المحسبية تم استخراج النسب المئوية الإجابات المستجوبين على جيمع أسئلة المحور ين باستخدام مقاييس ليكارت الخماسي

1- آراء الالمستجوبين حول فقرات المحور الأول :

سنقوم تحليل فقرات المحور الأول من الاستبيان و المتثل في العلاقة بين النظام الرقابة المالية و اللوائح و الإجراءات المحددة له و فعاليته

الفقرة الأولى : نظام الرقابة لديكم يكشف أوجه القصور من خلال متابعة أنشطة المؤسسة

الجدول رقم ...(III-7) : توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الأولى من المحور الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	18	1	2	/	/	21
النسبة المئوية	85,71	4,76	9,53	/	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

الشكل (III-7) توزيع أراء المستخدمين حول الفقرة الأولى من المحور الأول

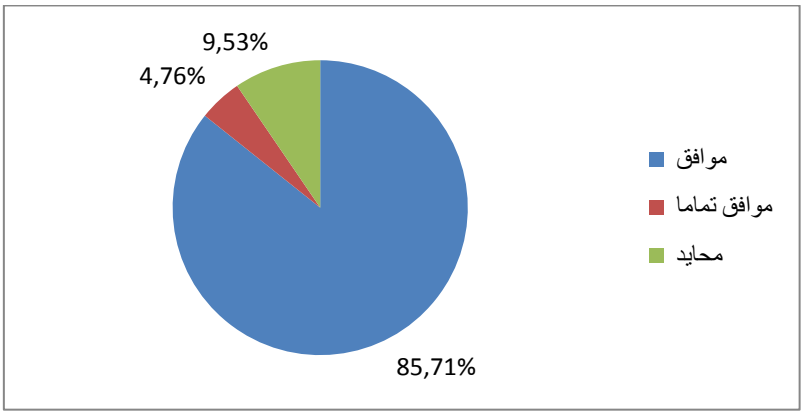

- التعليق : نلاحظ من خلال الجدول رقم (III – 7) أن اغلبية المستجوبين أبدو رأيهم بالموافقة على الفقرة الأولى بنسبة (85,71 %) ثم تأتي بعدها نسبة (9,53 %) التي نخص اتجاه العينة نحو الحيادية في الإجابة و أخيرا تأتي نسبة الموافقة تماما و التي تمثل (4,76 %).

الفقرة الثانية : تعتمد المؤسسة نظام رقابة مالية

- **الجدول رقم (Ⅲ-8): توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الثانية من المحور الأول**

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	5	11	5	/	/	21
النسبة المئوية	23,81	52,38	23,81	/	/	100

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

الشكل (Ⅲ.8) توزيع أراء المستخدمين حول الفقرة الثانية المحور الأول

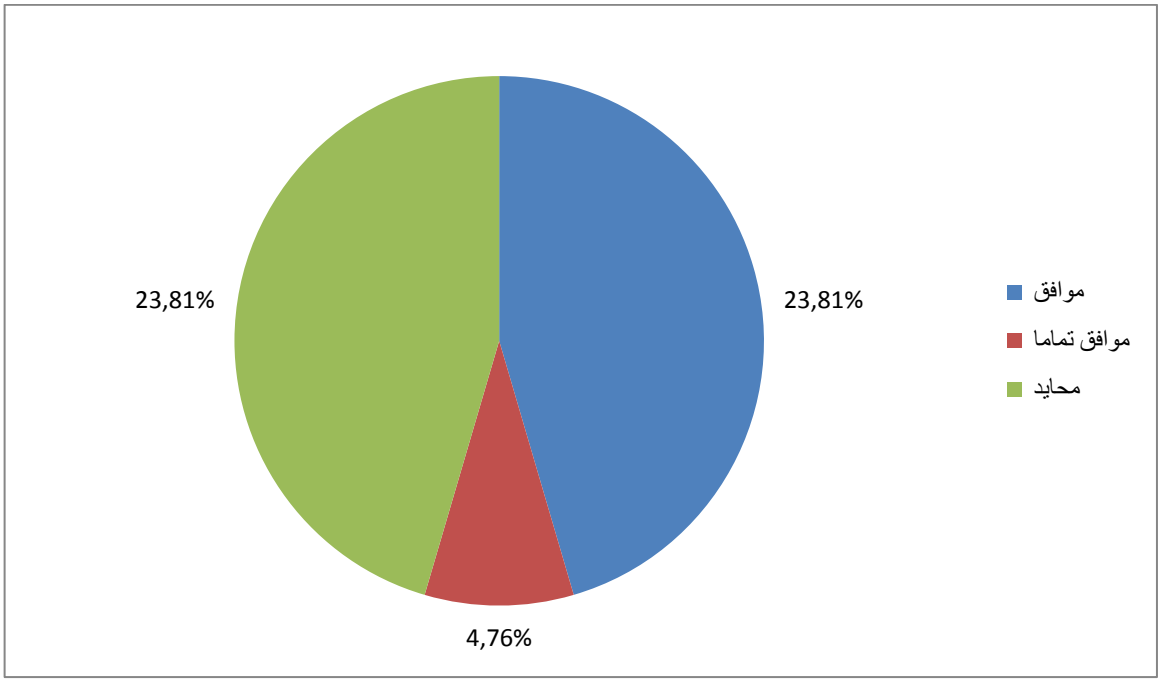

- تعليق : نلاحظ من خلال الجدول رقم (Ⅲ .8) أن حوالي (52,38%) من مجموع المستجوبين أبدو رأيه بالموافقة تماما حول الفقرة الثانية من المحور الأول تم تليها نسبة (23,81 %) نحو اتجاه موافق و في الأخير تأتي نسبة غر محايدة تقدر (23,81%).

الفقرة الثالثة : تتلاءم نظام الرقابة مع احياجاتكم الوظيفية الموكلة لكم .

الجدول رقم (III-9) توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الثالثة من المحول الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	9	7	5	/	/	21
النسبة المئوية	42,86	33,33	23,81	/	/	100

الشكل (III.9) توزيع أراء المستخدمين حول الفقرة الثالثة من المحور الأول

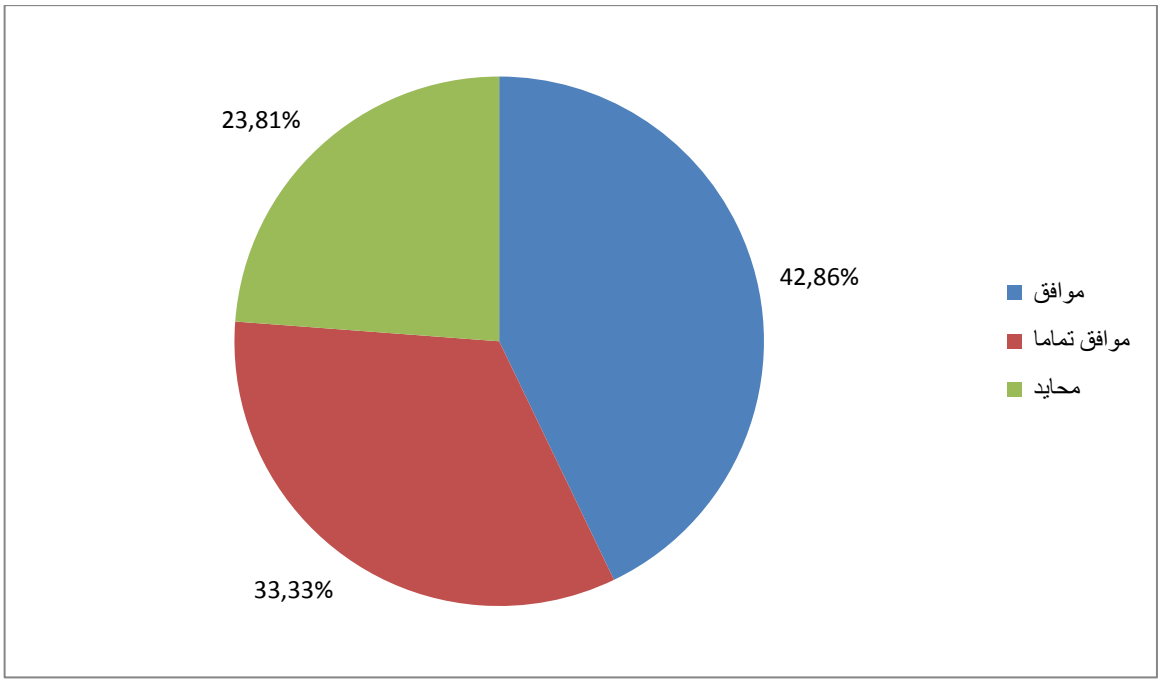

التعليق

من خلال الجدول رقم (III .9) نلاحظ أن نسبة (42,8%) أبدو رأيهم حول الموافقة ثم تليها رأي موافق تمتما بنسبة (33,33%) و في الأخير تأتي ثاني رأي محايد بنسبة (81‘23%)

الفقرة الرابعة : يوجد صعوبة في تطبيق إجراءات نظام الرقابة المالية

الجدول رقم (III .10) توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الرابعة من المحور الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	6	5	7	3	/	21
النسبة المئوية	28,57	23،81	33.33	14,29	/	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناء الاستبيان

الشكل (III.10) توزيع أراء المستخدمين حول الفقرة الرابعة من المحور الأول

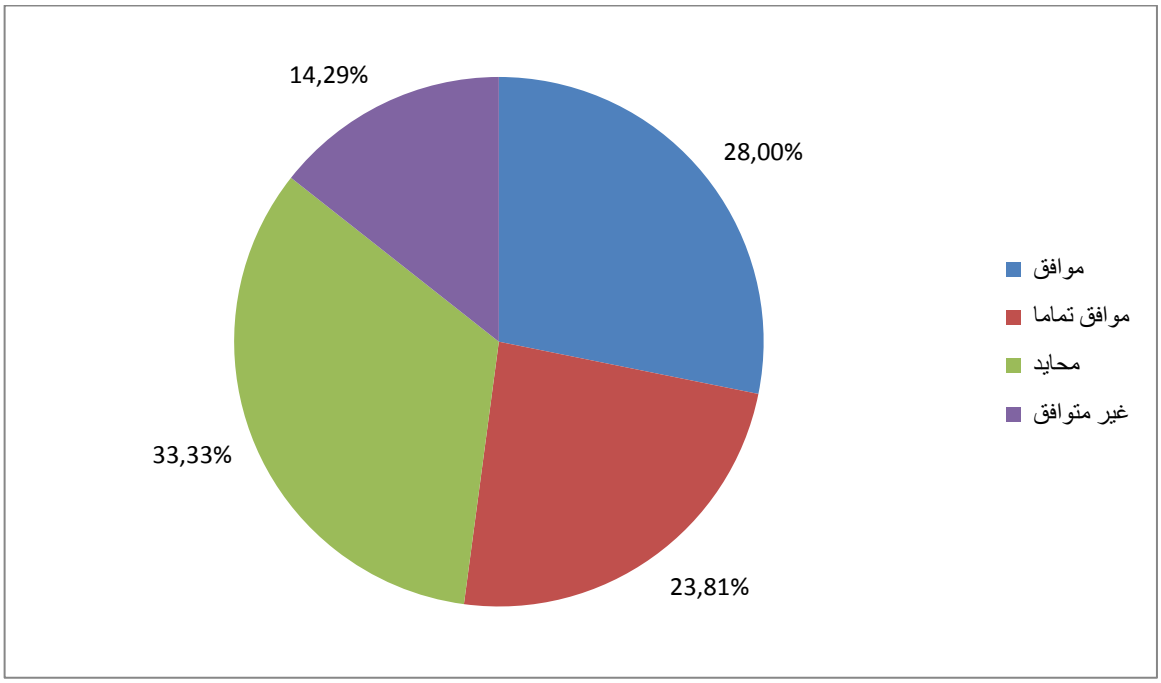

التعليق من معطيات الجدول رقم (III-10) أن نسبة المستجوبين الذين أبدو رأيهم بالمحايدة حول الفقرة الرابعة من المحور الأول قدرت بـ (33,33%) و حيث أبدت نسبة (28,57) من هم رأيهم بالموافقة عدم الموافق بنسبة (14,29%).

الفقرة الخامسة : كل إجراءات الرقابية المالية الموضوعية يتم احترامها و تطبيقها بشكل مستمر

الجدول رقم (III-11) توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الخامسة من المحور الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	4	4	6	5	/	21
النسبة المئوية	28,57	19،05	28،57	23،81	/	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناء الاستبيان

الشكل (III.11) توزيع أراء المستخدمين حول الفقرة الخامسة من المحور الأول

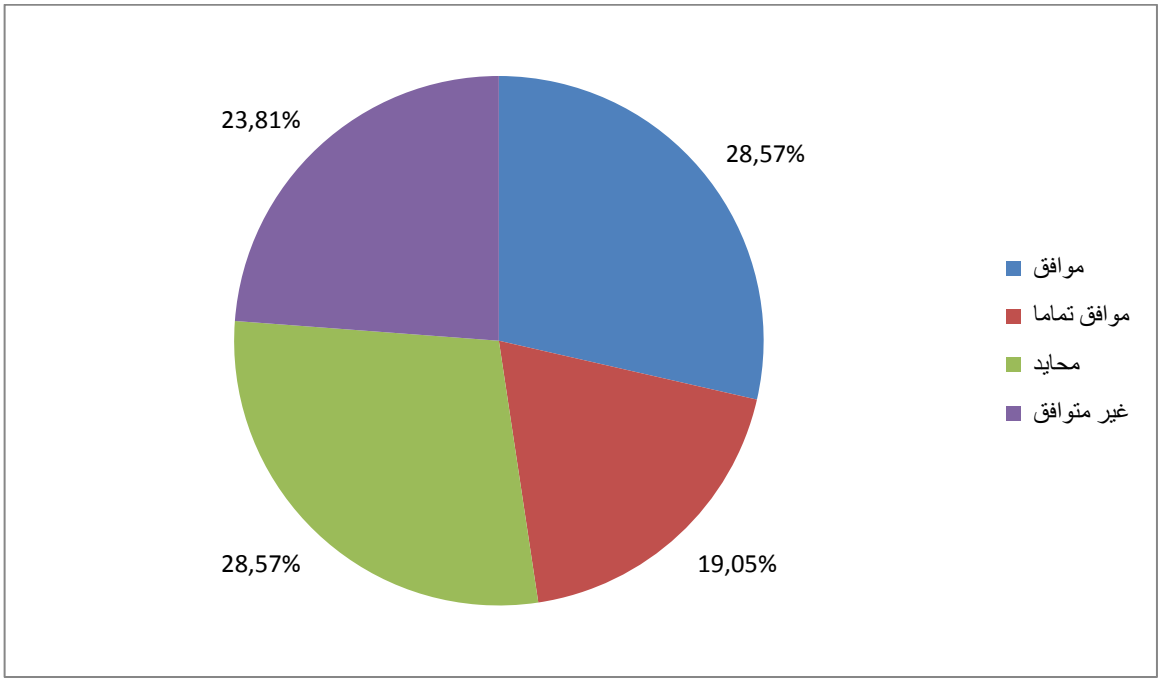

التعليق من معطيات الجدول رقم (III .11) نلاحظ أن آراء المستجوبين حول الفقرة الخامسة من المحور الأول تأتي نسبة (57'28%) نخص كل من إبداء الرأي بالموافقة و الحياة من اجمالي عدد المستجوبين تم بعد ذلك تليها عدم الموافقة بنسبة (81,23%) و في أخير تأتي

الفقرة السادسة : يتم تطوير الرقابة المالية باستمرار في مؤسستكم

الجدول رقم (III .12) توزيع أراء المسجونين حول الفقرة السادسة من المحور الأول :

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	6	9	6	/	/	21
النسبة المئوية	28,57	28,57	42,86	28,57	/	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الاستبيان :

الشكل (III.12) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة السادسة من المحور الأول

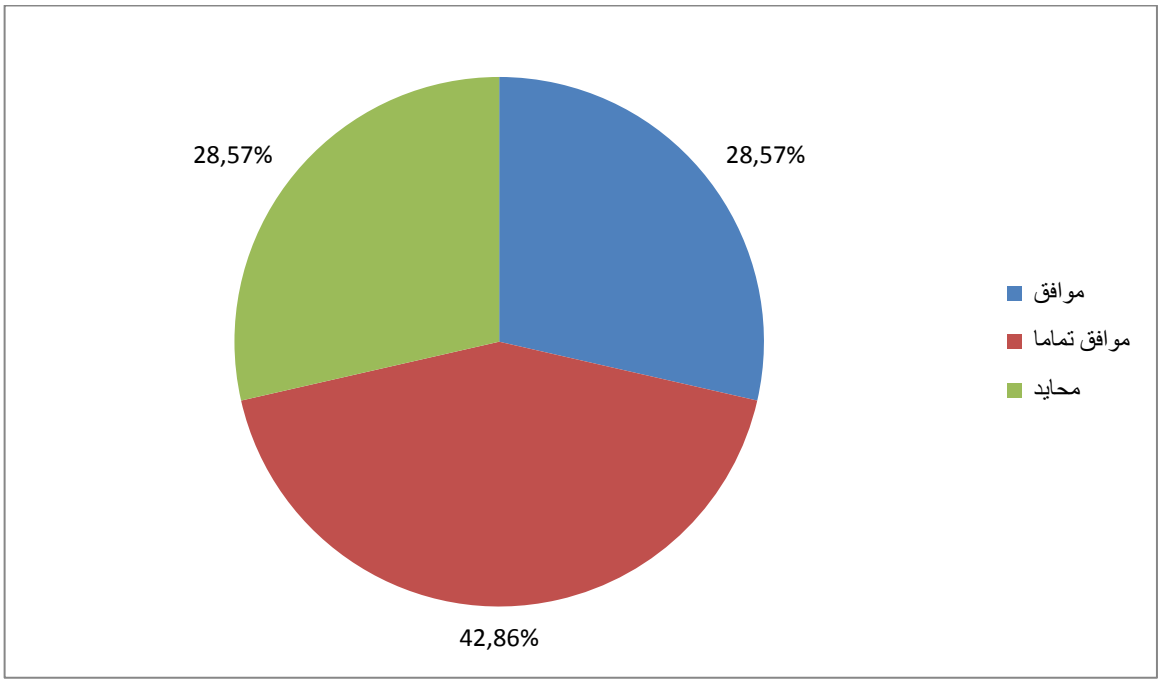

التعليق نلاحظ من خلال الجدول (III .12) الذي تمثل الأراء المستجوبين حول الفقرة السادسة من المحور الأول نسبة (42,86%) أبدو رأيهم بالموفقة تماما تليها راي موافق و محايدة بنسبة (28,57%)

الفقرة السابعة : تم استشارتكم في تحديد إجراءات نظام الرقابة نظام المالي المرتبط بوظيفتكم .

الجدول رقم (III13)توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة السابعة من المحور الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	7	/	10	/	4	21
النسبة المئوية	33,33	/	74,62	/	19,05	100

الشكل (III.13) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة السابعة من المحور الأول

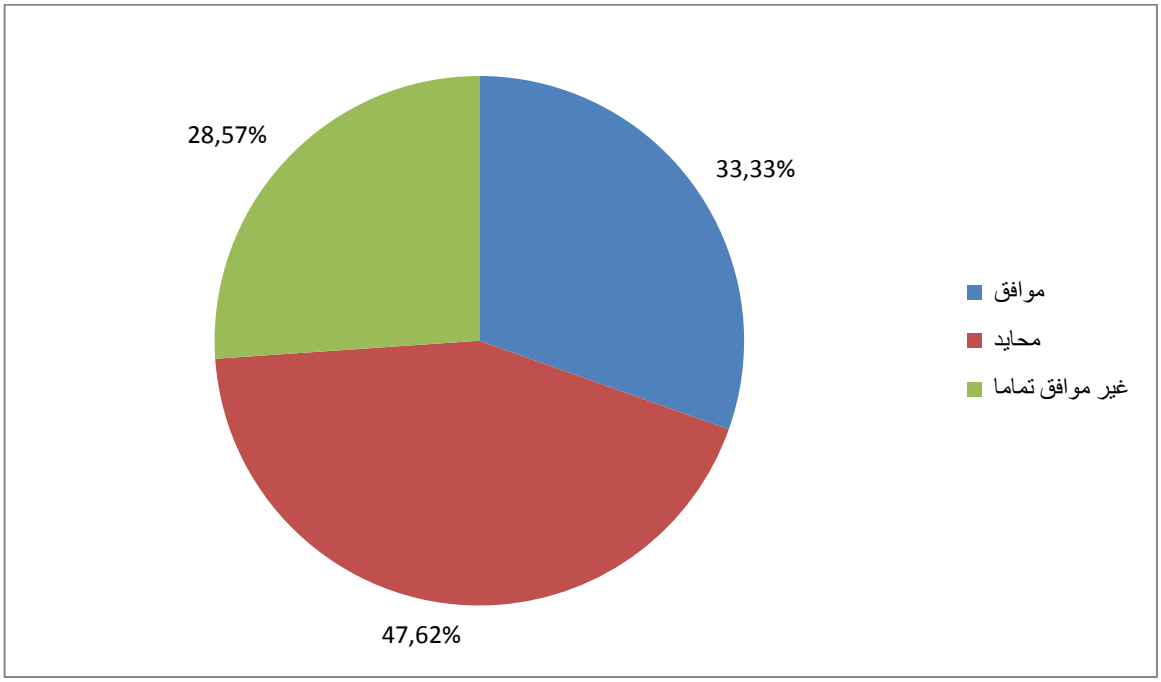

- التعليق : من خلال المعطيات في جدول رقم (III-13) الخاص بأراء المستجوبين حول الفقرة السابعة م المحور الأول نلاحظ أن أغلبية المستجوبين أبدو رأيهم بالحيادة بنسبة (45,62 %) ثم تليها اتجاه الموافقة على الفقرة السابعة بنسبة (33,33%) و في الأخير تأتي نسبةعدم الموافقة تماما و هي نسبة ضعيفة تقدر بـ (19,05%).

الفقرة الثامنة تروي نظام الرقابة يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة :

الجدول (III .14) توزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الثامنة من المحور الأول

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	7	/	9	5	/	21
النسبة المئوية	33,33	/	42،86	23،81	/	100

المصدر : من اعداد الطالبة بناء ا على الاستبيان

الشكل (III.14) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الثامنة من المحور الأول

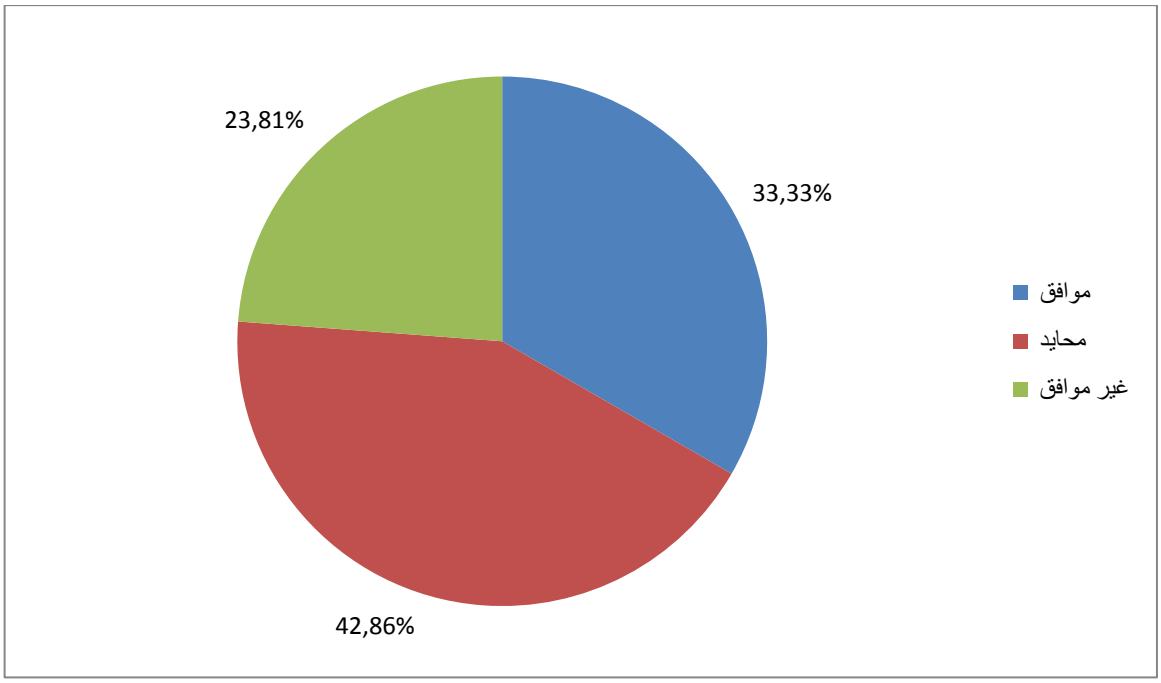

- تبين لنا من خلال ما ورد في الجدول رقم (III .14) أنآراء المستجوبين حول الفقرة الثامنة المحور الأول كان اتجاه المحايدة نسبة (42,86) ثم يليها أبداء الرأي بالموافقة بنسب (33,33 %) و في الأخير ترد نسبة (23,81%) التي تخص عدة المستجوبين الذين ابدو رأيهم بعدم الموافقة .

2 – آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

سنقوم بتحليل فقرات المحور الثاني من الإستبيان الخاص بالفرص ثانية حول جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بكفاءة وفعلية نظام الرقابة المالي.

الفقرة الأولى: يتصف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستجوبين.

الجدورل رقم (III.15) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الأولى من المحور الثاني

البيان	موافق	الموافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	17	/	3	1	/	21
النسبة المئوية	80,96	/	14,29	4,75	/	100

الشكل (III.15) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الأولى من المحور الثاني

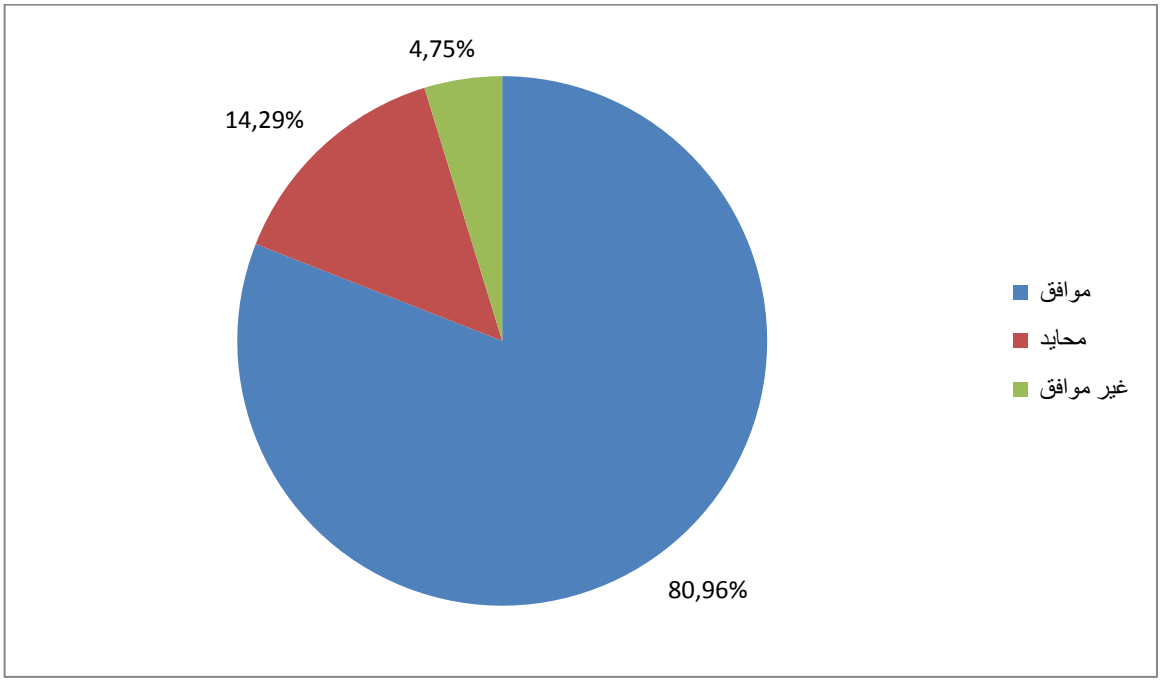

التعليق من خلال الجدول (III.15) الذي يمثل أراء المستجبون نحو الفقرة الأولى من المحول الثاني نلاحظ أن عليها المستجوبين أبدوا رأيهم بالموافقة بنسبة (80,96 %) ثم تليها رأي المحايدة بنسبة (24,29%) من حيث أن نسب عدم الموافقة كانت ضئيلة جدًا قدرت ب(4,75%).

الفقرة الثانية

يتم تطبيق نظام المعلومات المحاسبية وفق المستجدات فإحتياجات المعلومات المحاسبي

الجدول رقم (16.III) توزيع أراء المستوجبين حول الفقر الثانية من المحور الثاني

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	8	7	6	/	/	21
النسبة المئوية	38,10	33,33	28,57	/	/	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إستبيان

الشكل (16.III) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الثانية من المحور الثاني

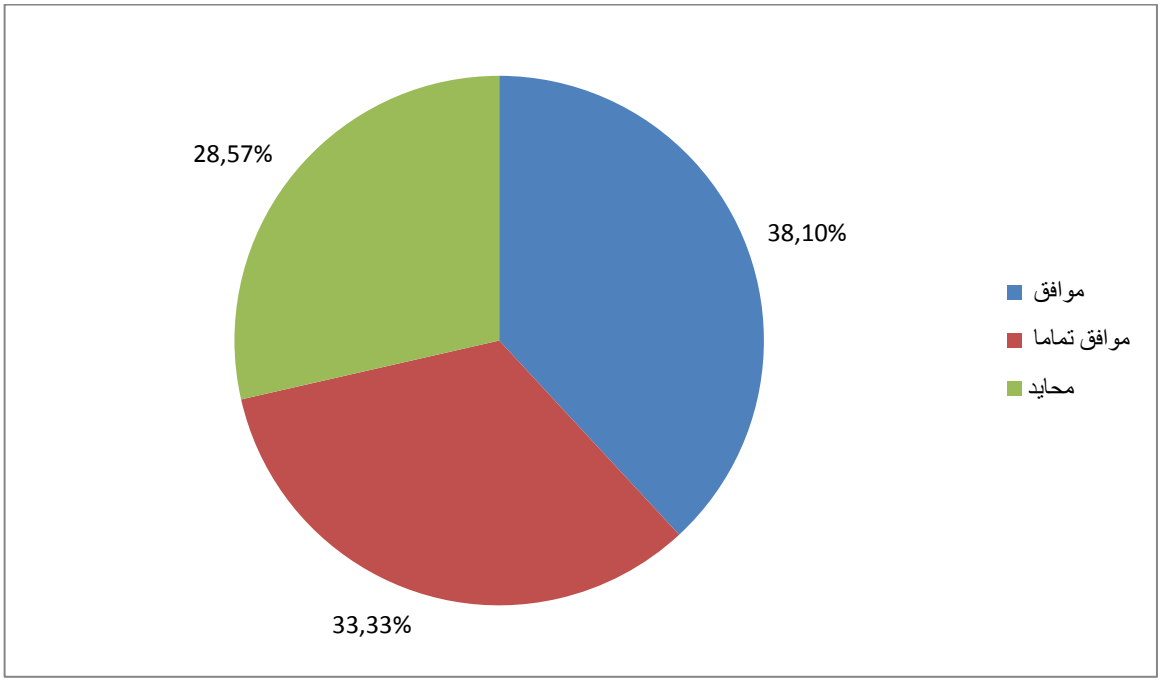

تعليق

من خلال الجدول رقم (16.III) تبين خاصة بتوزيع أراء المستجوبين حول الفقرة الثانية من المحور الثاني في أن إتجاه المستجوبين كان نحو الموافقة بنسبة (38,10%) يليها الموافقة تماما بنسبة (33,33%) و في الأخير نسبة الحيادة التي قدرت ب (28,57%).

الفقرة الثالثة

تعطي المعلومات التي نتيجتها نظام المعلومات المحاسبي طل أو جب النشاط المتعلقة بالعمل في مؤسستكم

الجدول رقم (III.17) توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة الرابعة من المحور الثاني **Erreur ! Objet incorporé incorrect.**

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	8	4	6	3	/	21
النسبة المئوية	38,10	19,05	28,57	14,28	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.17) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الرابعة من المحور الثاني

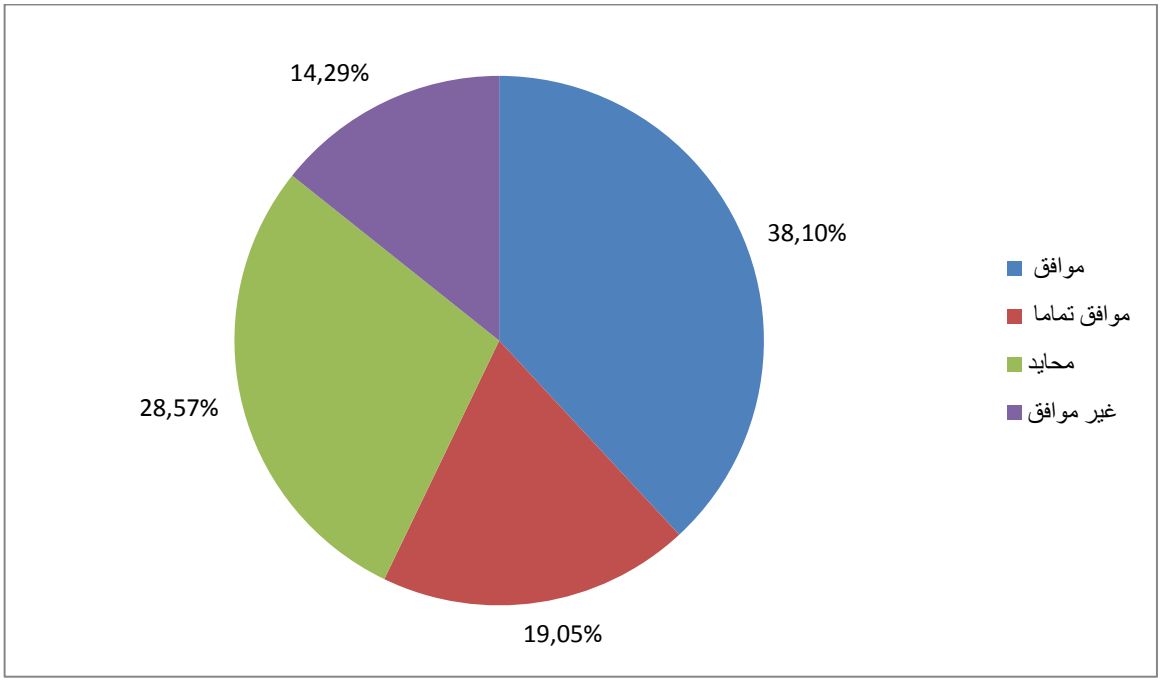

تعليق

من خلال لما ورد في الجدول (III. 17) نلاحظ أن أراء المستجوبين نحو الفقرة الثالثة من المحور الثاني كان موزعة كالتالي (38,10%) من إجمالي عدد المستجوبين كان رأيهم إتجاه الموافقة ثم بعد ذلك نسبة (28,57%)

التي تخص إبداء الرأي المحايدة ثم تليها إتجاه الموفقة تماما نسبة(19,05%) وفي لأخير في نسبة غير الموافق تقدر ب (14,28%).

الفقرة الرابعة

نظام المعلومات المحاسبي يتلائم مع طبيعة وظيفتلئم

الجدول رقم (III.18) توزيع المستوجبين حول الفقرة الرابعة

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	4	/	11	6	/	21
النسبة المئوية	19,05	/	52,38	28.57	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.18) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الرابعة من المحور الثاني

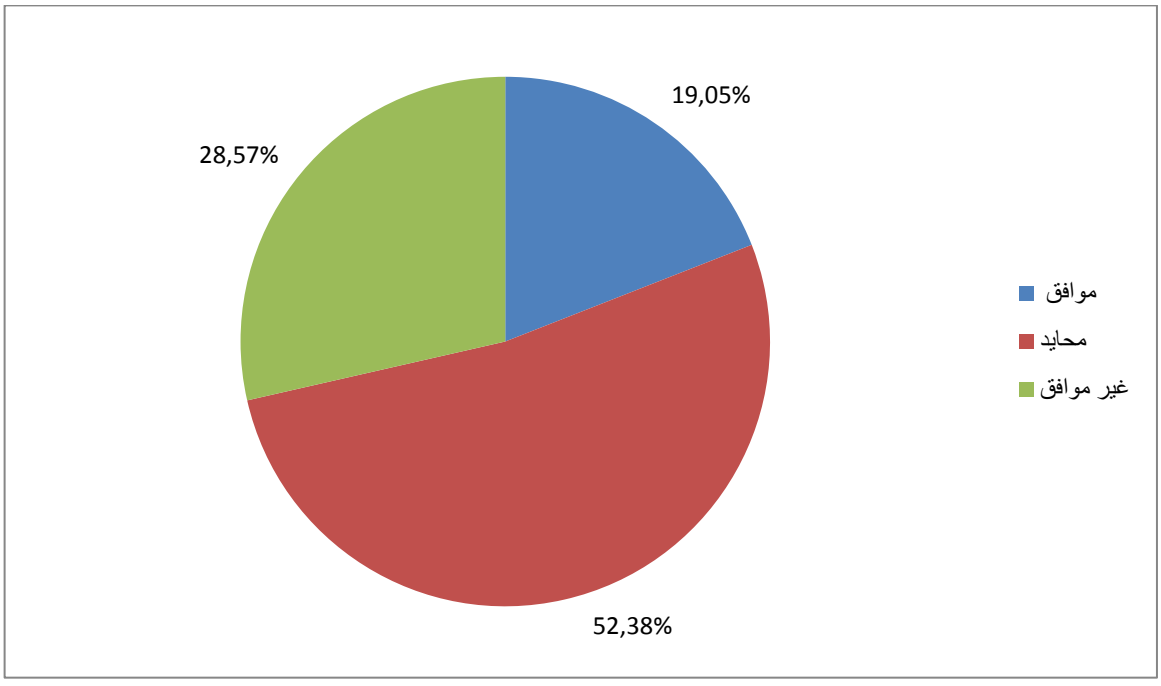

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (III.18) أن معظم المستجوبين حول الفقرة الرابعة من المحور الثاني كانت بالمحايدة بنسبة (52,38%) ثم تليها إتجاه المستجوبين نحو عدم الموافقة بنسبة(28,57%) وفي الأخيؤ تأتي نسبة الموافقة بنسبة (19,05%).

الفقرة الخامسة

يوجد إجراءات تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (III.19) توزيع أراء المستوجبين حول الفقرة الخامسة من المحور الثاني

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	8	/	7	6	/	21
النسبة المئوية	38,10	/	33.33	28,57	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.19) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة الخامسة من المحور الثاني

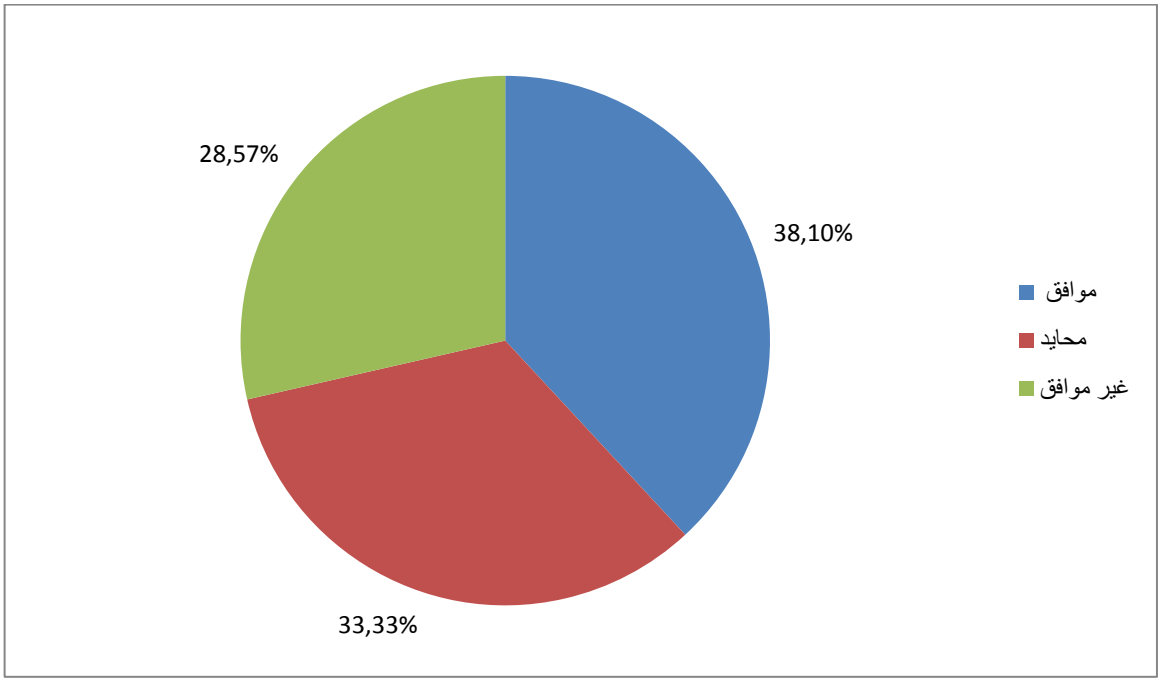

التعليق

من خلال الجدول رقم (III.19) الخاص بالتوزيع آراء المستجوبين حول الفقرة الخامسة من المحور الثاني نلاحظ ان إتجاه المستجوبين نحو الموافق قدر بنسبة (38,10%) ثم تليها إبداء الرأي بالحيادية بنسبة (33,33%) وفي الأخير في نسبة (28,10%) التي تخص الرأي الموافقة.

الفقرة السادسة

إحتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثوق وفي الوقت المناسب

الجدول رقم (III. 20) توزيع أراء المستوجبين حول الفقرة السادسة من المحور الثاني

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	10	5	6	/	/	21
النسبة المئوية	47,62	23,81	28,57	/	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.20) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة السابعة من المحور الثاني

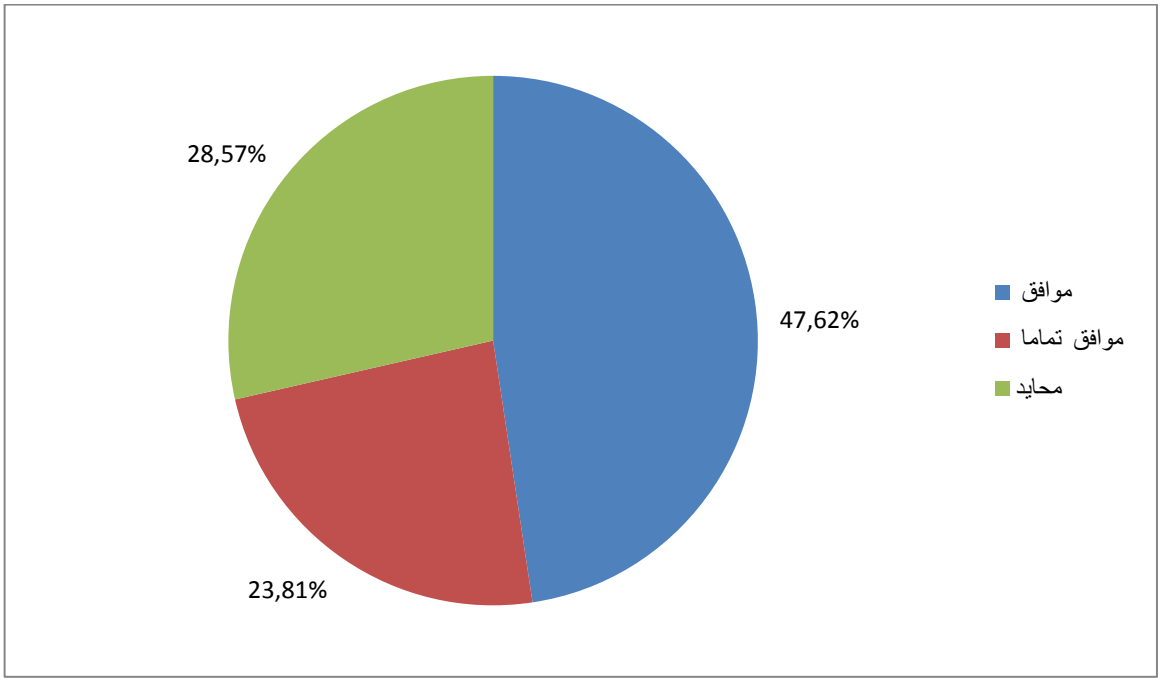

التعليق

من خلال الدول رقم (III. 20) نلاحظ ان إتجاه أراء المستوجبين حول الفقرة السادسة من المحور الثاني فهو الموافقة قدر بنسبة (47,62%) فحين كان إتجاه المستوجبين نحو الحيادية يمثل نسبة (28,57%) وفي الأخير تأتي نسبة غبداء الرأي بالموافقة تماما المقدرب (23,81%)

الفقرة السابعة

مخرجات النطام المحاسبي تفي إحتياجاتكم لعمل إتخاذ القرار في مؤسستكم

الجدول رقم (III. 21) توزيع أراء المستجوبين حول الفقرة السابعة من المحور الثاني

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	مجموع
التكرار	11	9	1	/	/	21
النسبة المئوية	52,38	42,86	4,76	/	/	100

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الإستبيان

الشكل (III.21) يوضح أراء المستخدمين حول الفقرة السابعة من المحور الثاني

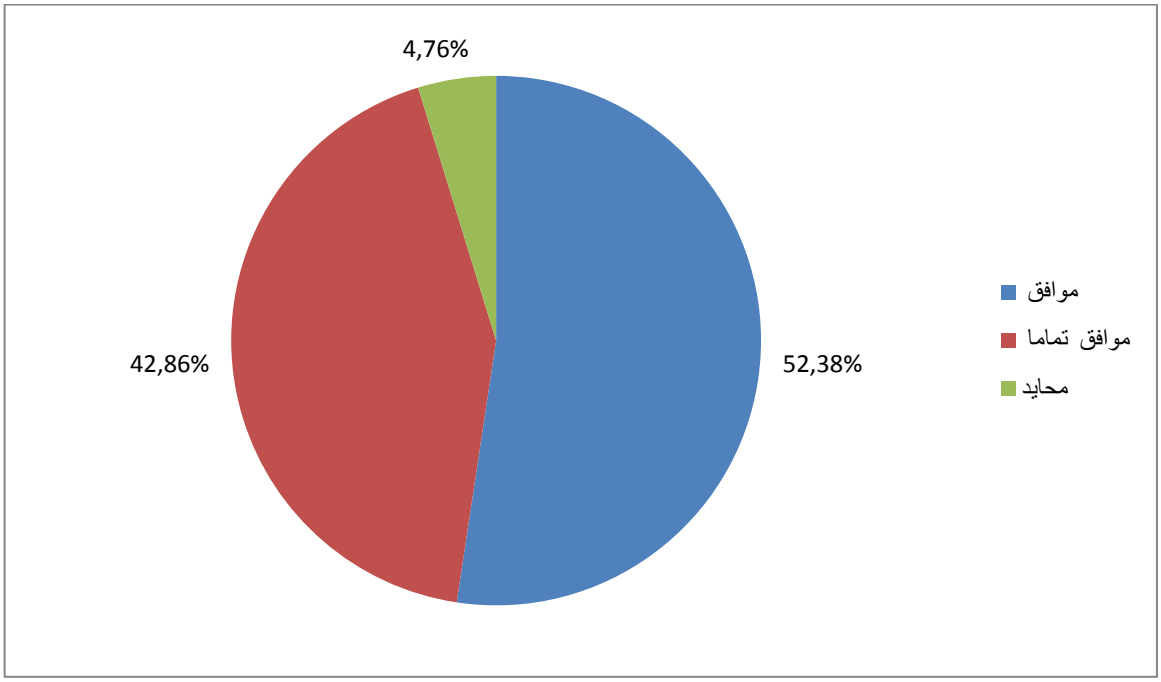

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (III. 21) أن الإتجاه أراء المستجوبين نحو أراء المستجوبة حول الفقرة السابعة من المحور الثاني نحو الموافقة قدؤت نسبة (52,38%)ثم يليها الرأي بالموافقة تماما بنسبة (42,86%) وفي الاخير تأتي نسبة التي أبدو رأيهم بالحيادة وهي نسبة ضئيلة جداً قدرت ب (4,76%).

ثنيا : تفسير النتائج

1- تفسير نتائج المحور الأول الخاص بعلاقة نظام الرقابة و الإجراءات المحددة لكفاءة و فعاليته:

على أساس جداول و توزيع أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول نلاحظ معظم الآراء كانت اتجاه الموافقة و ذلك مؤشر على تطابق إجابات المستجوبين مما يدل على فهم جدي و ادراك كبير لدى البنوك بأهمية تحديد الاجراءات المحددة الفعالة و الكفاءة نظام الرقابة المالية .

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- وجود و ادراك كبير ووعي جيد بأهمية وضرورة إجراء نظام الرقابة المالية في المؤسسة.

وجود علاقة بين فهم و إدراك الإجراءات و نظام الرقابة .

- إن اعتماد المؤسسة نظام رقابة مالية منتظم يضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة في ظل الالتزام بالاجراءات و السياسات المسطرة

2- تفسير نتائج المحور الثاني بعلاقة نظام الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية يساهم نظام الرقابة المالية بشكل فعال في تشجيع جودة المعلومات المعلومات ذات جودة على انجاح مجموعة من معايير نظام الرقابة المالية

السير وفق اجراءات الرقابية المالية المطبقة في المؤسسة يمكن نظرا لنظام الرقابة المالية من اداوت رقابية فإنها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمقراطية لأفراد العينية و تحليل نتائج الاستبيان من خلال معرفة آراء أفراد العينة حول مجموعة من النقاط و المتمثلة في العلاقة الايجابية بين نظام الرقابة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ، وكذا مدى توفر الفعالية و الكفاءة في نظام الرقابة الداخلية من اجل الحصول على معلومات متوفر فيها.

و من خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على أن نظام الرقابة المالية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبة وجعلها تعبر عن الوصفية الحقيقية للمؤسسة و ذلك من خلال الالتزام بالإجراءات و السياسات المسطرة من قبل المؤسسة هذا ما يساعد مع اتخاذ قرارات صائبة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع انعكاسات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحسبة ،وابراز الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة المالية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المح اسبي وكذا الخدمات التي تقدمها الرقابة المالية في حماية أصول المؤسسة من خلال محاولة تالاجابة عن الاشكالية الم طروحة " الى أي مدى يمكن لنظام الرقابة المالية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبة في البنوك الجزائرية "

فلقد توصلنا في الأخير الى ان عملية الرقابة الم الية للمعلومات في البنوك هي في واقع نوع من الحماية و الضمان لحسن سير البنك و الاستقرار النظام البنكي لابد من تهيئة الظروف التي من شأنها بروز نظام فعال و نزيه يساير أنظمة الرقابة الدولية الحديثة من خلال القيام بدراسة ميدانية وذلك قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية تم اختيار صحة الفرضيات من عدمها .

الفرضية الأولى :والتي تنص على أن الفحص المنتظم و المستقل للبيانات و القوائم الماتلية يشكل عامة أساسي لوظيفة الرقابة المالية و لقد تم تأكيدها لآنّ الرقابة الم الية هي عملية فحص البيانات والمستندات الحسابات فحصا دقيقا وتهدف الرقابة المالية بالدرجة الأولى لدى تقييد الحسابات والعمليات تقييدا سليم الاكتشاف الأخطاء و التلاعبات لتجنبها ومنع حدوثها .

الفرضية الثانية : جاء فيها أن خاصية ملائمة و مو ثوقة المعلومات من العوامل المحددة لجودة المعلومات المحاسبة ،وتم تأكيدها لآمنّ مفهوم جودة المعلومات المحاسبة يرتبط بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبة المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبة لآن هذه الخصائص تكون فائدة كبيرة للمسؤلين عن اتخاذ القرار .

الفرضية الثالثة : يمكن دور النظام الرقابة في التحسين جودة المعلومات المحاسبة في البنوك الجزائرية من خلال رقابة الأداء المالي وكشف الأخطاء لتفادي تكرارها ،ثم تأكيد هذه الفرضية لأنّ هذف الرقابة المالية هو اكتشاف عن الأخطاء و الغش و عدم حدوثه مرة أخرى مما يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبي .

النتائج :

من اهم النتائج التي تم الوصول اليها من خلال الجانب النظري و التطبيقي نجد :

- الرقابة المالية جاءت بناءا على الحاجة اليها و تطورها بالتوازن مع التطور الاقتصادي .

- تتيح عملية الرقابة المالية فرصة استخدام المعلومات المحاسبة بثقة أكبر حيث انهل توفر لهم تأكيدات منطقية تفيد بنّ الوضعية المالية للمؤسسة تحصى بصورة عادلة.

- تعد المعلومات المحاسبة أفضل وسيلة للتعبير عن الحكم الهائل من العماليات المالية التي تنشأ من الأعوان الاقتصاديين .

- إنّ درجة جودة المعلومات المحاسبة لها تأثير كبير على دقة القرارات المتخذة من قبل مستخدمين هذه المعلومات.

التوصيات :

- الضرورة على جعل المعلومات المحاسبة مفهومة لكافة المستخدمين .

- يجب تطور نظام الرقابة المالية لمواكبة التحديات المالية .

- العمل على توفو المعلومات للنظام الأساسي .

- العمل على تطوير النظام المحاسبي لمسايرة التطور المالي .

- التنفيذ الفعلي لبرامج الرقابة .

إجراءات تربصات ميدانية في مختلف البنوك و المؤسسات المالية .

- الاحتكاك بالخبرات المؤهلة من أفراد و مؤسسات .

- الشفافية في ترفيذ إجراءات الرقابة المالية.

آفاق الدراسي " هدفت هذه الدراسة لدى ابراز الدور الذي تلعبه الرقابة المالية مع تحسين جودة المعلومات المحاسبة ، وتم الوصول الى عدة نتائج ،مما يجعلنا نطرح مجموعة من المواضيع القابلة للدراسة للوصل الى النتائج أكثر من بينها .

- دور نظام المالي في الحد من المخاطر الأنظمة المعلومات .

- مساهمة نظام الرقابة المالية في رفع كفاء الأداء المالي .

- أسباب ضعف نظام الرقابة المالية للمعلومات المحاسبة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- عبد الكريم درويش ، " الإدارة المالية " النظرية و التطبيق ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، مصر 2007-2008.

ناصر دا دي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة 1، الدار الجامعية ،الإسكندية ،مصر ، سنة 2002.حمدي سليمان سمحيات الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية ،مكتبة دار الثقافة عمان ، 1998.

- عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية، النظرية و التطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية مصر ، 1989.

أبو فتوح علي فضالة، التحليل المالي و إدارة الأموال ،دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ،القاهرة مصر.

- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام ، مطبعة الاشعاع الفنية،مصر ،1997.

- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع الجزائر ،2004.

- صلاح حسن السسبي ، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصاريف و المؤسسات المالية، دار الوسام ،للطباعة و النشر.

-المعهد الاسلامي للبحث و التطوير و التدريب ، البنك الاسلامي للتنمية بجدة ، الرقابة و الاسراف على المصاريف الاسلامية، جامعة الأزهر ،القاهر ،2010.

- صلاح حسن ،أعمال البنوك ومنظمات الاعمال ،دار الكتاب الحديث ، 2011.

- محمد أحمد عبد النبي الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون و موزعون ،ط1، 2012.

- وليد ناجي الحيالي ، حسين عبد الجليل آل غزوى، " حركة الشركات و أثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية ،" الطبعة الأولى مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ،2015.

محمد مطر،مبادئ المحاسبة المالية للدورة المحاسبة و مشاكل الأعراف و القياس و الإفصاح الطبعة الرابعة، دار ألوائل للنشر و التوزيع الأردن، 2007.

- حمدي سليمان سميحات ، الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية ،عمان، مكتب دار الثقافة، 1998.

- محمد العباسي حجازي ، المحاسبة الحكومية في إدارة التنمية الاقتصادية ، إصدار المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، 1988.

- أحمد فوزي ملوخية ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الفكر الجامعي، مصر 2007.

- عاطف الآخرين ، محاسبة المنشآت الخاصة ، دار البركة ، عمان ، 2006.

- هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ،الجزء الاول ، الأسس العلمي ة والعملية في القياس المحاسبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ،2006.

- ياسر صادق مطبع ، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن 2007.

- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم نور المحاسبة الادارية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2002.

-يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001.

- عباس مهدي االسيرازي، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر الكويت ، 1996..

- محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل القوائم المالية ، شؤون المكاتب الرياض ، المملكة العربية السعودية،1993.

اكرم إبراهيم حمادة، الرقابة المالية في القطاع الحكومي ، جهينة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006.

الأطروحات :

- محمد الكامل بلعيد ،دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبة أكثر فائدة لمستخدميها مذكرة مقدمة لأستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصاد و علوم التسير و العلوم التجارية ، ورقلة ، الجزائر ، 2011.

- محمد مفتاحي تكنولوجيا المعلومات و دورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،3 الجزائر، 2012.

- أمينة ربيعي ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل عملية اتخاذ القرار في المؤسسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة ، الجزائر ،2013.

ناجي بن يحي ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي ، مذكرة تدخل ضمن متلطبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، 2012.

- شويخي سامية ،أهمية الفساد من آليات الحديثة و المنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتواره، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد ،. تلمسان ، الجزائر 2011.

- بالعباسي أسماء الرقابة المالية ودورها في تطوير المؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، شعبة العلوم التجارية ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة مستغانم ،الجزائر ، 2016.

- مبارك محمد الدويسري ، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ،ديوان محاسبة،على المؤسسات العامة في دولة الكويت ،رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير،جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011.

- هشام سلوقي ،رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري،مذكرة تخرج ،من مدرسة الوطنية للإدارة ، تخصص اقتصاد ومالية ، الجزائر 2006.

المقلات :

قورين حاج قويدر،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسب يةِ في ظل تكنولوجيا المعلومات ، مجلة الباحث ، العدد 10 جامعة ورقلة ، .

- محمد احمد ابراهيم خليل ، " دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسب يةِ مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، كلية التجارة العدد الأول ،مصر 2005.

المداخلات و الملتقيات:

- هوام جمعة ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة ،ملتقى وطني حول الحوئمة المحاسبيةِ للمؤسسة واقع ، رهانات و آفاق ، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، 2012.

- زهرة بن يخلف :" ثقافة الادخار في المجتم ع الجزائري و أثرها ما على البنوك الجزائرية ، مداخلة مقدمة في ملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصاديةِ كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي ، بشار يومي 24 و 25 افريل ، 2005.

القوانين و التنظيمات

- المادة 9 من المرسوم التنفيذي 92-78 المؤرخ في 22 فيفري 1992، يحدد اختصاصات التفتيش العامة المالية من الجريدة الرسمية ،الجزائر العدد 15.

- المادة 36 من القانون 90-21 المؤرخ في أوت 1990 ، المتعلق بالمحاسبة العمومية، العدد 35 من الجريدة الرسمية الجزائرية .

- المادة 02 من الأمر رقم 95 - 20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، العدد 39 من الجريدة الرسمية الجزائرية .

- المرسوم التنفيذي 91-314 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 الذي يحدد إجراءات تسيير المحاسبين العموميين من طرف الأمر بالصرف .

- المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في نوفمبر سنة 2009 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي تلتزم بها العدد 82 من الجريدة الرسمية الجزائرية.

- المرسوم رقم 106/8 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن إنشاء BADR .

المواقع الالكترونية :

مجلس المحاسبة www.coomptes/org

www.badr-bank.net.consultéle

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الرقابة المالية في تحسين جودة المعلومات و ابراز معايير جودة نظام الرقابة التي بدوره ا تؤدي الى تحسين جودة المعل ومات المحاسبية ،فقصد تدعيم الجانب النظري و الإلمام بالموضوع قمنا باستعراض الأدبيات المتعلقة بالمفاهيم الأس اسية لكل من نظام الرقابة المالية و المعلومات المحاسبية .

و فيما يخص الجانب التطبيقي و للوقوف على العينة ،محل الدراسة قمنا بتصميم استبيان و توزيعه على عينة من بنوك الفلاحة و التنمية الريفية و في مست غانم لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا الى ان كما يلي

- نظام الرقابة المالية يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- يتوقف الحصول على معلومات ذات جودة على اتباع مجموعة من معايير نظام الرقابة المالية .
- السير وقف إجراءات الرقابة المالية المطبقة في المؤسسة يمكن من حصول على معلومات ذات جودة عالية نظرا لما يسحبه نظام الرقابة المالية من أدوات رقابية تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

كلمات مفتاحية :

نظام الرقابة المالية ، جودة المعلومات المحاسبية ،جودة نظام الرقابة ، نظام المعلومات المحاسبية .

Résumer :

cette étude vise à mettre en évidence le role de controle fimancier dans làmélioration de la qulité des iforrmation comptalbles, et pour mettre en évidenve les normes les plus improtanters du syst"me de controle de la qualité, ce qui à son tour améliore la qalité des information comptables, il est destiné à renforcer le rol théorique et pour comerennadre le sujet , nous avons escamine la littérature sur les comcepts de base pou chaque sustéme de omtrole fimancier et d'information comptable et en ce qui comcerne le role appliqué se tehir sur lééchamillom en question nous avrons comcçu un questionnaire que nous distrebué à un échanitllon de banques dedérloppement agricole et roural dans l'état de mostagane pour commàitre leur point de vuesur létude problematique ou nous sommes parenus à lesysteme de comtrole dimanncre comtribue efficacement a ' améliorer la qualité des informatioms comptables, làcces à une information de qulité nepend du respect d'un ensemlble de nomes du systéme de comtrol fimancie,suiver les pocéduves de controole financie appliquées dns l'institutioom pour optenir des informations de haute qualité, comme les systéme de control fournit des outile de comtrole qui affevtent la qualité des information comptables .most-cles: systéme de controle fimancie, information sur la comptablité qulité ,systéme d 'information compable.